تعريف السياسة الخارجية النسوية:

تحديث عام ٢٠٢١

بقلم ليريك طومسون وسيوجماي أحمد وتانيا خوخار

في عام ٢٠١٤،

أعلنت وزيرة الخارجية السويدية السيدة/ مارغوت والستروم عن أول سياسة خارجية "نسوية" صريحة في العالم. لقد كان جهدًا كبيرًا قوبل، باعتراف السيدة/ مارغوت، "بالضحك" وحامت حوله الشكوك في ذلك الوقت (والستروم ٢٠١٦). وقد مرت ثلاث سنوات أخرى قبل أن يتحلى بلد آخر بالشجاعة الكافية ليخوض هذا المسلك بحذر شديد بدعم من سياسة المساعدة الدولية النسوية الأكثر تركيزًا التي قدمتها كندا في عام ٢٠١٧. في أواخر عام ٢٠١٨، شُكلت حكومة ائتلافية في لوكسمبورغ أعلنت أنها ستعمل على تعزيز السياسة الخارجية النسوية. وفي نفس العام، حدثت فرنسا استراتيجيتها الدولية بشأن المساواة بين الجنسين مشيرة إلى نهج يسمى "الدبلوماسية النسوية"، وبعد ذلك بعام، وفي مقال افتتاحي تمت صياغته في اليوم العالمي للمرأة لعام ٢٠١٩، تم الإعلان صراحةً عن سياسة خارجية نسوية. وفي ذلك الخريف، أعلنت المكسيك في الجمعية العامة للأمم المتحدة عزمها على صياغة سياسة خارجية نسوية وأصدرتها في يناير ٢٠٢٠. وفي وقت سابق من هذا العام، أعلنت إسبانيا وليبيا عن سياساتهما الخارجية النسوية.

ويشاع أيضًا أن هولندا، التي كانت من بين الأوائل الذين أعطوا الأولوية للإنفاق على المساواة بين الجنسين والتمويل المباشر لمنظمات حقوق المرأة كجزء من مساعدتها الخارجية، تدرس إحدى السياسات الخارجية النسوية. وفي المملكة المتحدة، تعهد أحد الأحزاب السياسية بتبني سياسة خارجية نسوية (أوسامور ٢٠١٨) كما هو الحال في أستراليا. وأوصى البرلمان الأوروبي في عام ٢٠٢٠ بسياسة خارجية نسوية وأمنية تدعو إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحماية حقوق المرأة وتعزيز المشاركة العادلة للمرأة في منع النزاعات والوساطة واقتراح توجيه نسبة ٨٥٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى برامج المساواة بين الجنسين كأحد الأهداف المهمة أو الرئيسية (البرلمان الأوروبي ٢٠٢٠). وفي الآونة الأخيرة في نوفمبر ٢٠٢١، التزمت ألمانيا بسياسة خارجية نسوية في اتفاقها الائتلافي الأخير. وفي يوليو من عام ٢٠٢١ في منتدى جيل المساواة، انضمت الدول السبع التي صاغت سياسات خارجية نسوية و ١٢ منظمة مجتمع مدني تسعى إلى استجوابها وتعزيزها للإعلان عن شبكة الشركاء العالميين للسياسة الخارجية النسوية (المركز الدولي لبحوث المرأة ٢٠٢١). وستمثل هذه الشبكة الجديدة مساحة لتشجيع التعلم واعتماد إطار عمل مشترك للسياسة الخارجية النسوية ومناقشة أفضل الممارسات لاقتراح آليات المساءلة وتنفيذها.

ولا يخفى أن إعلان السياسة الخارجية النسوية هو الاتجاه السائد المتزايد في العالم. لكن ما الذي يعطي السياسة الخارجية طابعًا نسويًا؟ في هذا التقرير المحدَّث سنجري تحليلًا للسياسات التي وضعتها البلدان حتى هذه اللحظة، ثم سنقدم من خلال هذا التحليل - المسترشد بالمنحة الدراسية والتشاور مع الناشطات النسويات والأوساط الأكاديمية في جميع أنحاء العالم - تعريفًا مقترحًا لما يشكل السياسة الخارجية النسوية.

وإن كانت مراجعة السياسات الخارجية النسوية الحالية تقتصر على عينة صغيرة إلا إنها متنامية ولا يحدد أي منها صراحة ما الذي يعطي السياسة الخارجية "طابعًا نسويًا". وعند ممارسة الضغط، انحرف المسؤولون من هذه البلدان قائلين: لماذا نتوقع من الحكومات أن تحدد المصطلح إذا لم تفعل النسويات ذلك؟ ونحن نختلف مع هذا الموقف حيث يحاول عدد متزايد من المفكرين النسويين وضع مصطلح محدد لذلك. وربما من الإنصاف أن نقول إن العديد من مقترحات السياسة التي قدمها واضعوا النظريات النسوية والحركات النسوية تفتقر إلى تعريف واحد ومتّسق لما يمكن أن يشكل سياسة خارجية نسوية. لذا، وبدلاً من هذا، ركزت البلدان على تغيير النماذج الحالية لتشمل ببساطة المرأة والشؤون الجنسانية في نظرياتها وممارساتها. ونهدف في هذا التقرير إلى تقديم نظرة شاملة قدر الإمكان للوضع الحالي للسياسة الخارجية النسوية والاستفادة من أعمال المفكرين النسويين في محاولتنا لبناء تعريف يمكن أن يكون بمثابة نقطة انطلاق لشق مزيد من طرق الحوار في المستقبل.

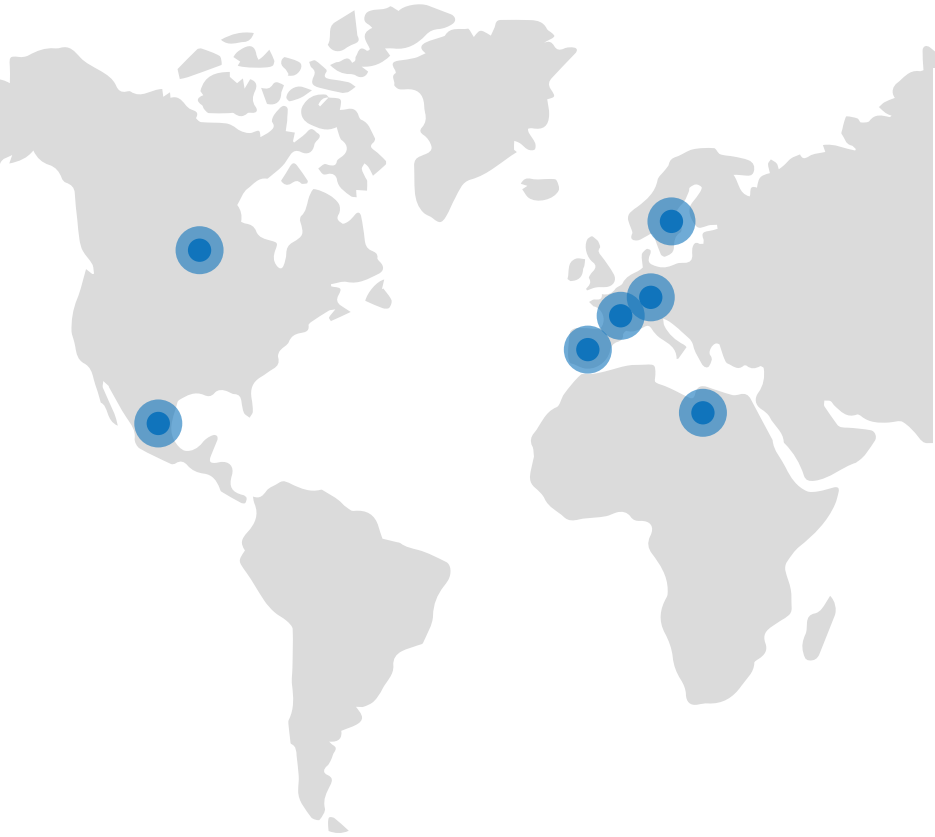

الوضع الحالي لشؤون السياسة الخارجية النسوية

يوجد الآن سبع دول تبنت سياسات خارجية ووصفوها بأنها نسوية بشكل صريح، وهم: السويد وكندا ولوكسمبورغ وفرنسا والمكسيك وإسبانيا وليبيا. وفي هذا القسم، سنستعرض بإيجاز المعلومات المتوفرة حول كل منها والتي تشكل تعريفنا وتوصياتنا المقترحة.

السويد: منشأ السياسة الخارجية النسوية

السياسة الخارجية النسوية السويدية هي السياسة الأقدم والأكثر شمولاً، رغم أن جميع السياسيات تمتد جذورها إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان ومنهاج عمل بكين وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ والاتفاقيات الدولية الأخرى التي تركز على رفع مكانة المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني٢. يمثل النهج السويدي النهج الأكثر شمولاً، حيث يمتد ليشمل جميع مجالات السياسة الخارجية ويسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في حد ذاتها، وبما يخدم أولويات السياسة الخارجية الأخرى. يشتمل إطار العمل السويدي على "العناصر الثلاثة": *حقوق المرأة مدعومة بالموارد والدعم المتزايد للتمثيل النسائي*.

وتجدر الإشارة إلى أن النهج السياسي النسوي للسويد لا يقتصر على سياستها الخارجية وحسب، بل يشمل ذراعًا داخليًا أيضًا، مما يميزها عن البلدان الأخرى. لا عجب أن: السويد تحتل المرتبة الخامسة بين أفضل الدول أداءً في العالم من حيث المساواة بين الجنسين في الممارسة المحلية، ولا سيما سدّ ٨٢,٣٪ من الفجوة الإجمالية بين الجنسين (المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢١). ينص "دليل السياسة الخارجية النسوية" السويدي على ما يلي: "مما يبعث على الاطمئنان في متابعة سياستنا الخارجية أن نركن إلى أساس أيديولوجي وطيد للمساواة بين الجنسين والدعم الكامل للقيادة السياسية. وقد سلحنا ذلك بأدوات أكثر دقة لمتابعة قضايا المساواة بين الجنسين في مختلف المنتديات "(حكومة السويد ٢٠١٩). وهذا نهج مهم يستحق استكشافًا أعمق من المدى المستغرق في هذه المراجعة، ولكنه مفهوم نأمل في استكشافه بدرجة أكبر في المنشورات المستقبلية.

في لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة لهذا العام، أشارت آن بيرنز السفيرة السويدية للمساواة بين الجنسين ومنسقة السياسة الخارجية النسوية إلى الحاجة إلى "العامل" الرابع، وهو *الواقع*. *يشجع الواقع* ، كما تم تسليط الضوء عليه أيضًا في دليل السويد، السلك الدبلوماسي على دراسة سياق عملهم والتفاعل مع الجهات الفاعلة المحلية وإجراء الأبحاث التي تهدف إلى المساهمة في السياسة الخارجية النسوية الإستراتيجية والفعالة (المركز الدولي لبحوث المرأة ٢٠٢١؛ حكومة السويد ٢٠١٩).

أشارت آن بيرنز السفيرة السويدية للمساواة بين الجنسين ومنسقة السياسة الخارجية النسوية إلى الحاجة إلى "العامل" الرابع، وهو *الواقع*.

ويغطي إطار السياسة الخارجية النسوية السويدية ثلاثة مجالات: ١) سياسات الأمن الخارجية والوطنية؛ ٢) التعاون الإنمائي؛ ٣) سياسة التجارة والترويج. وتنظر السياسة إلى المساواة بين الجنسين باعتبارها هدفًا ذا أولوية في حد ذاته وكذلك باعتبارها إحدى الأدوات لتعزيز أولويات السياسة الخارجية الأخرى (حكومة السويد ٢٠١٨). وتتضمن خطة عملها للسلك الدبلوماسي ٢٠١٩-٢٠٢٢ تحديثات سنوية وتحدد ستة أهداف خارجية شاملة ما يلي: ١) التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛ ٢) والتحرر من العنف الجسدي والنفسي والجنسي؛ ٣) المشاركة في منع النزاعات وحلها وبناء السلام بعد الصراع؛ ٤) والمشاركة السياسية والتأثير في جميع مجالات المجتمع؛ ٥) والحقوق الاقتصادية والتمكين؛ ٦) والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ويركز الهدف السابع الذي حدد لأول مرة في عام ٢٠١٧ أيضًا على السياسات والممارسات الداخلية للخدمة الخارجية السويدية. وتضمن خطة ٢٠٢١ أيضًا مراعاة التأثيرات غير المتناسبة لجائحة كوفيد-١٩ على النساء والفتيات والتحديات الجديدة التي تفرضها الجائحة على كل من الأهداف المذكورة أعلاه (حكومة السويد ٢٠٢١).

إلى أي مدى ترقى ممارسات السويد إلى سياستها؟ تحت عنوان الحقوق، تعرضوا للانتقادات بسبب تركيزهم الثنائي على *المرأة بدلاً من الجنس* الأكثر شمولاً. وتتجاهل السياسة إلى حد كبير حقوق أفراد مجتمع الميم+ واحتياجاتهم باستثناء الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لـهم المذكورة في عنصر الصحة على رأس جدول الأعمال. ونرى أن استبعاد أفراد مجتمع الميم من أن يشكل فئة سكانية خاصة في التدخلات الصحية ولكن ليس جزءًا من أجندتهم واسعة النطاق القائمة على الحقوق هو أمر مستغرق في التقييد وفرصة ضائعة لإقامة النهج النسوي. وقد لاقت السويد أيضًا انتقادات بسبب تجارة الأسلحة مع المملكة العربية السعودية التي لا يخفى معرفة تاريخها في حقوق الإنسان عمومًا وحقوق المرأة خصوصًا بالضعف والرداءة (فوتسيتيتش ٢٠١٨). ومع ذلك، وفي ضوء هذا النقد، أجرت السويد تغييرًا تشريعيًا على لوائح مبيعات الأسلحة في عام ٢٠١٧ والذي "يعني ضمنيًا جعل الوضع الديمقراطي للبلد المستقبل أحد الشروط الأساسية لتقييم وضع منح الإذن بالمعاملة أم لا" (حكومة السويد ٢٠١٨). ورغم ذلك، لا تزال مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية ترتفع بنسبة ٢٪ في عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق (نوردستروم ٢٠١٨) ووفقًا لمنظمة سفينسكا فريدز السويدية غير الحكومية (جمعية السلام والتحكيم السويدية)، جرى توجيه أكثر من ٢٠٪ من صادرات الأسلحة السويدية في عام ٢٠٢٠ إلى التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن (مقارنة بنسبة ٩,٤٪ في عام ٢٠١٩) وهي صناعة تنتقدها النسويات باستمرار (سفينسكا فريدز، ٢٠٢١).

فيما يتعلق بالتمثيل، فقد أدت السويد دورًا جيدًا فيه: تحظى السويد بتاريخ طويل في تعيين وزيرات الخارجية وتمثيل قوي في البرلمان وهي قيمة يبدو أنها تمثل مثالًا لها أيضًا في ارتباطاتها الدبلوماسية وأولويات المساعدة الخارجية. وتبلغ المستويات الحالية لتمثيل الإناث / الذكور في المستويات العليا من السلك الدبلوماسي السويدي مستويات قريبة من التكافؤ.

وفيما يتعلق بالموارد، فالسويد تقدّم نموذجًا جيدًا أيضًا: ٨٤٪ من مساعدات التنمية الخارجية السويدية مخصصة للمساواة بين الجنسين إما كهدف رئيسي أو مهم (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ٢٠٢١). وبين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ارتقت السويد بدعمها لمنظمات حقوق المرأة بنسبة ٣٥٪؛ وفي عام ٢٠١٧، خصصت ٢٠٠ مليون كرونة للصحة الجنسية والإنجابية أثناء مشاركتها في تأسيس حركة "هي تقرر(She Decides)"؛ وخلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢، أعلنت عن تخصيص مليار كرونة لاستراتيجية جديدة بشأن المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي وحقوق المرأة والفتاة (حكومة السويد ٢٠١٨). ومع ذلك، وبصرف النظر عن ملخص الأهداف والاستراتيجية الشاملة، يصعب العثور على تتبع مبلغ ١ مليار كرونة الذي تديره الوكالة السويدية للتنمية الدولية وتنفيذه (حكومة السويد ٢٠١٨؛ حكومة السويد ٢٠١٨). فوفقًا للحكومة، فإن السويد "تعمل على وضع موازنة بين الجنسين حيث يجب تحليل الموارد مع الآثار المحتملة على النساء / الرجال."

وتغلق السويد بشكل ملحوظ
٨٢,٣٪
من الفجوة الشاملة بين الجنسين.

وليس المال فقط هو الذي يصعب تتبعه: فخلال السنوات السبع الأولى من وجود السياسة لم نعثر على آلية شاملة لمراقبة تنفيذ أهداف السياسة أو غايتها أو أنشطتها. وتجري السويد تحديثًا لخطة عملها بتحديد الأهداف وأنشطة المتابعة كل عام، ولكن هذا لا يرقى إلى مستوى إستراتيجية مراقبة وتقييم مفصلين وقابلين للقياس أو التقييم القوي والمستقل الذي أوصينا به في إصدار سابق من هذه الورقة (طومسون وكليمنت، ٢٠١٩).

ومع هذا، يبدو أن السويد لا تقبل هذا النقد وترد عليه: فمؤخرًا، طرحت مجموعة الخبراء للدراسات المتعلقة بالمعونة، وهي مقيّم مستقل، طرحًا تدعو فيه إلى "مقترحات لدراسة تنفيذ السياسة الخارجية النسوية السويدية في البلدان التي تجري فيها السويد التعاون الانمائي "(مجموعة الخبراء للدراسات المتعلقة بالمعونة ٢٠٢٠). وإلى أن تنشئ هذه الدعوة آلية جديدة للرصد والتقييم، لم يكن هناك سوى مقاييس محددة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق العديد من الأهداف في السياسة الخارجية النسوية بموجب أدوات أخرى، مثل خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ أو التعاون الإنمائي من أجل المساواة بين الجنسين على المستوى العالمي وحقوق المرأة والفتاة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. ويسلط منشور دليل السياسة الخارجية النسوية لعام ٢٠١٨ الضوء على أمثلة على إنجازات السياسة، ولكنه كان بمثابة مراجعة طوعية ومُبلغ عنها ذاتيًا للتقدم المحرز في السنوات الأربع الأولى ونشر قبل الانتخابات الرئاسية مباشرةً.

ونرحب بالجهود السويدية الأخيرة للتوثيق العلني والمستقل لتأثير السياسة الخارجية النسوية على مساعدتها التنموية من خلال برنامج الانتشار الخارجي ونشجع إجراء تقييمات مماثلة في جميع تيارات السياسة الخارجية النسوية السويدية، بما في ذلك السياسة التجارية والمشاركة الدبلوماسية والدفاع. وهذا سيكون بمثابة تأكيد على أهمية "العامل" الإضافي، وهو *البحث*، حيث نقترح تعديله باعتباره "العامل" *الخامس إلى جانب الحقوق والتمثيل والموارد والواقع*.

جون فلورانت / أونسبلاش

كندا: المساعدة الدولية النسوية كركيزة أساسية للسياسة الخارجية النسوية

بالانتقال سريعًا إلى يونيو ٢٠١٧ وقت إطلاق كندا سياسة المساعدة الدولية النسوية الأولى في العالم. جاء هذا الإعلان خلال الولاية الأولى لرئيس الوزراء جاستن ترودو، الذي أعلن عن نفسه مناصرًا للنسوية، والذي شكل التمثيل من خلال تعيين مجلس الوزراء الأكثر شمولًا في التاريخ الكندي في ذلك الوقت، مما يضمن المساواة بين الجنسين داخل الهيئة الوزارية.

وقد حددت سياسة المساعدة الدولية النسوية التزام كندا بالنهج النسوي للمساعدة الإنمائية متجاهلة تضمين مجالات السياسة الخارجية الأوسع نطاقًا للدبلوماسية والدفاع والتجارة. وبعد ذلك، عملت كندا على صياغة نهج أكبر للسياسة الخارجية النسوية على نطاق أوسع والذي كان من المتوقع نشره في ورقة بيضاء في عام ٢٠٢٠، ولكن دخل في دوامة التأجيل إلى أجل غير مسمى. وتحتوي صفحة الإنترنت الخاصة بحكومة كندا المخصصة لسياسة المساعدة الدولية النسوية على نقطة تشرح السياسة الخارجية النسوية الكندية على النحو التالي:

فبدلاً من توفر المستند التعريفي التمهيدي لتوثيق محتوى السياسة الخارجية النسوية الكندية وأهدافها وغايتها، يركز الجزء الأكبر من هذه المراجعة على سياسة المساعدة الدولية النسوية الكندية. لا يختلف الحال عن السياسة الخارجية النسوية السويدية، حيث صاغت سياسة المساعدة الدولية النسوية الكندية نفسها في فرض التزام بالحقوق واقتران إطلاقها مع اقتراح الميزانية الذي طرح موارد جديدة على طاولة مساعدات التنمية الخارجية واجتياز اختبار الموارد من خلال رفع المستويات الإجمالية للمساعدة من أدنى مستوى لها في ٥٠ عامًا - وإن كان ليس كثيرًا - وتبني معيار يتمثل في تخصيص ٩٥٪ من مساعدتها الخارجية للمساواة بين الجنسين كأحد الأهداف الرئيسية أو الهامة (بحسب تتبع بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - لجنة المساعدة الإنمائية). ويعد هذا ارتفاعًا ملحوظًا من ٢,٤٪ فقط من ٢٠١٥-٢٠١٦ و ٦,٥٪ من ٢٠١٦-٢٠١٧ على مؤشر النوع الاجتماعي كمؤشر رئيسي و ٦٨٪ و ٧٥٪ على مؤشر النوع الاجتماعي كمؤشر مهم لنفس السنوات. وفقًا لأحدث بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ٢٠١٨-٢٠١٩، التزمت كندا بنسبة ٢٤٪ بالنوع الاجتماعي كمؤشر رئيسي و ٦٨٪ بالنوع الاجتماعي كمؤشر مهم. ومع بلوغ ٩٢٪ من المساعدات التي تركز على النوع الاجتماعي، تفوقت كندا على السويد كقطب مؤثر على مستوى العالم في تصنيفات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مما يشير إلى التنفيذ الواعد لسياسة المساعدة الدولية النسوية والمساءلة تجاه أهداف التمويل الحكومية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢١).

كانت كندا أيضًا في طليعة الجهود المبذولة لتوجيه المزيد من هذه الموارد إلى منظمات حقوق المرأة والحركات النسوية والتي أشاد بها المجتمع المدني النسوي. وهذا يشمل إطلاق صندوق معني بالمساواة، وهو صندوق نسوي مستقل حيث جرى توجيه ٣٠٠ مليون دولار كندي من المساعدة الإنمائية الرسمية الكندية إليه في يونيو ٢٠١٩ (صندوق المساواة ٢٠٢١). وكان هناك أيضًا التزام بقيمة ١٥٠ مليون دولار كندي لدعم المنظمات النسائية المحلية والتي أصبحت فيما بعد تمثل برنامج صوت المرأة والقيادة. وفي نوفمبر ٢٠٢٠، بدأ البرنامج - المدعوم الآن بتمويل بقيمة ١٨٢ مليون دولار كندي - بدعم ٣٢ مشروعًا في ٣٠ دولة ومنطقة (حكومة كندا ٢٠٢٠).

وعلى عكس السويد، لا يقطع خطاب سياسة المساعدة الدولية النسوية الكندية وعده "بإيقاف" مساعدته لهياكل السلطة الأبوية، رغم أن هذه الهياكل تشمل، من بين المجالات المواضيعية ذات الأولوية، المشاركة السياسية للمرأة والحكم الشامل .
فبدلاً من ذلك، كان النهج الكندي غالبًا ما يصيغ أولوياته للمساواة بين الجنسين بمنهجية أكثر تقليدية كما يخدم أهدافًا اقتصادية وأمنية أوسع نطاقًا. وفقًا للحكومة الكندية فإن "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على اختلافهن هو الفعل الصواب الذي يجب أداؤه والطريقة الذكية للحد من الفقر وعدم المساواة وتحقيق الرخاء. إن تحقيق المساواة بين الجنسين ودعم تمكين المرأة هدفان في حد ذاتهما يحملان في طياتهما تأثيرًا كبيرًا على التقدم المحرز عبر جميع أهداف التنمية المستدامة "(حكومة كندا ٢٠٢١).
تخضع سياسة المساعدة الدولية النسوية للتنظيم الموضوعي

"السياسة الخارجية النسوية التي تطبق المنظور النسوي على جميع جوانب المشاركة الدولية لكندا، بما في ذلك سياسة المساعدة النسوية الدولية؛ وخطة العمل الوطنية الكندية بشأن المرأة والسلام والأمن؛ والنهج الكندي الشامل للتجارة؛ واستراتيجية الدفاع الجديدة. وتدعو السياسة الخارجية النسوية إلى تركيز جهود السياسة والدعوة والبرامج على معالجة الحواجز الهيكلية الأساسية التي تحول دون المساواة بين الجنسين، مع مراعاة احتياجات الأشخاص الأكثر تضررًا من الأشكال المتعددة للتمييز". (حكومة كندا ٢٠٢١).
(حكومة كندا ٢٠٢١).

ومع بلوغ ٩٢٪ من إجمالي المساعدات التي تركز على النوع الاجتماعي، تفوقت كندا على السويد كقطب مؤثر على مستوى العالم في تصنيفات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتتضمن ست مجالات ذات أولوية: ١) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة؛ ٢) "الكرامة الإنسانية" وهو مصطلح شامل يشمل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والتغذية وإيصال المساعدة الإنسانية في وقتها المناسب؛ ٣) "نمو يصلح للجميع" الذي يركز على التمكين الاقتصادي للمرأة وريادة الأعمال والمزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة؛ ٤) والعمل المناخي؛ ٥) والحكم الشامل؛ ٦) والمرأة ونشر السلام والأمن.

ولأغراض تنفيذ كندا المراقبة والتقييم قامت أيضًا بعمل كبير بعض الشيء حيث طورت مؤشرات أداء رئيسية في كل مجال من مجالات سياسة المساعدة الدولية النسوية الستة والتي بموجبها يتعين على الشؤون العالمية الكندية جمع البيانات سنويًا وإتاحتها للجمهور - رغم إننا لا نعلم شيئًا عن جهود التقييم المستقلة في هذا الوقت.

وبصرف النظر عن سياسة المساعدة الدولية النسوية، ما هو الدليل القائم على سياسة خارجية نسوية كندية أوسع نطاقًا؟ لبضع سنوات بعد إطلاق سياسة المساعدة الدولية النسوية، رغم الإشارات المستمرة التي لاح بها القادة السياسيون إلى أن كندا تطبق السياسة الخارجية النسوية، كان مدى نهج كندا "النسوي" الواضح للسياسة الخارجية مقصورًا على سياسة المساعدة الدولية - على الأقل فيما يتعلق بأي صياغة منشورة للسياسة. لكن خلف الستار، أشار المسؤولون الكنديون الذين علقوا على مسودة هذه الورقة إلى أنه خلال هذا الوقت بعد إصدار سياسة المساعدة الدولية النسوية كانت الحكومة تبني عناصر من نهج نسوي أكبر للسياسة الخارجية، بما في ذلك من خلال سلسلة من السياسات القطاعية: استراتيجية التنويع التجاري في كندا والتي تحتوي على "نهج شامل للتجارة"؛ وخطة عملها الوطنية الثانية حول المرأة والسلام والأمن وتعيين أول سفير مخصص للمرأة والسلام والأمن في العالم؛ وسياستها الدفاعية الجديدة "القوية والمؤمنة والمنخرطة"؛ دليل داخلي حول تنفيذ السياسة الخارجية النسوية التي صدرت للسفارات والدوائر الحكومية الأخرى في أوائل عام ٢٠١٩؛ وأخيرًا، التزام وزاري بالسياسة الخارجية النسوية المنصوص عليه في خطاب التفويض لعام ٢٠٢١ (حكومة كندا ٢٠٢١). خلال هذا الوقت، واصلت منظمات المجتمع المدني أيضًا الضغط من أجل إصدار وثيقة سياسة مفصلة تفصيلًا كاملًا ومتاحة للجمهور توضح نهج كندا والتزاماتها.
في عام ٢٠٢٠، أعلن وزير الخارجية الكندي السابق فرانسوا فيليب شامبين أنه سيتم أخيرًا التعاون مع المجتمع المدني لإطلاق كتاب أبيض يوضح ذلك (الشؤون العالمية الكندية ٢٠٢٠). وفي حين تم الانتهاء من إصدار داخلي من الكتاب الأبيض في عام ٢٠٢١، فقد حدث تأخير للإصدار العام إلى أجل غير مسمى ودُعي إلى إجراء انتخابات مبكرة في منتصف أغسطس ٢٠٢١، مما وضع مصير السياسة الخارجية النسوية - وآمال نشرها - في مهب الخطر السياسي.

مما يدعو للأسف: قد أطلقت الشؤون العالمية الكندية عملية قوية للتشاور حيث التمس المسؤولون الحكوميون مدخلات من الناشطات النسويات والخبراء والأكاديميين ومنظمات حقوق المرأة ومجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء كندا والعالم من خلال المشاورات الشخصية والمساهمات المكتوبة. وكجزء من مجموعة عمل السياسة الخارجية النسوية، نظمت منظمات المجتمع المدني وخبراء خارجيون جلسات مشاركة وجمعوا التوصيات خلالها. ولخصوا التعقيبات التي حصلوا عليها خلال المشاورات واقترحوا مجموعة من المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية النسوية الكندية بما في ذلك: نهج متعدد الجوانب وتشجيع نزع السلاح واللاعنف وحل النزاعات بشكل سلمي وحماية البيئة والتنمية المستدامة وتعزيز المساءلة (مجموعة عمل السياسة الخارجية النسوية ٢٠٢١). ونأمل النظر إلى هذه المدخلات على أنها شكلت تصميم السياسة الخارجية النسوية الكندية وتنفيذها وتتبعها. وبينما كان من المأمول إصدار الكتاب الأبيض في عام ٢٠٢١، لاحت انتخابات فدرالية مبكرة في كندا في الأفق. وفي حالة خسارة الحزب الحالي الانتخابات، فربما يحدث حجب الكتاب الأبيض إلى أبعد من ذلك - حال نشره علنًا في المطلق. وهذا من شأنه أن يوجه ضربة مدوية لجهود كندا طويلة الأمد والواعدة لتقديم سياسة خارجية نسوية.

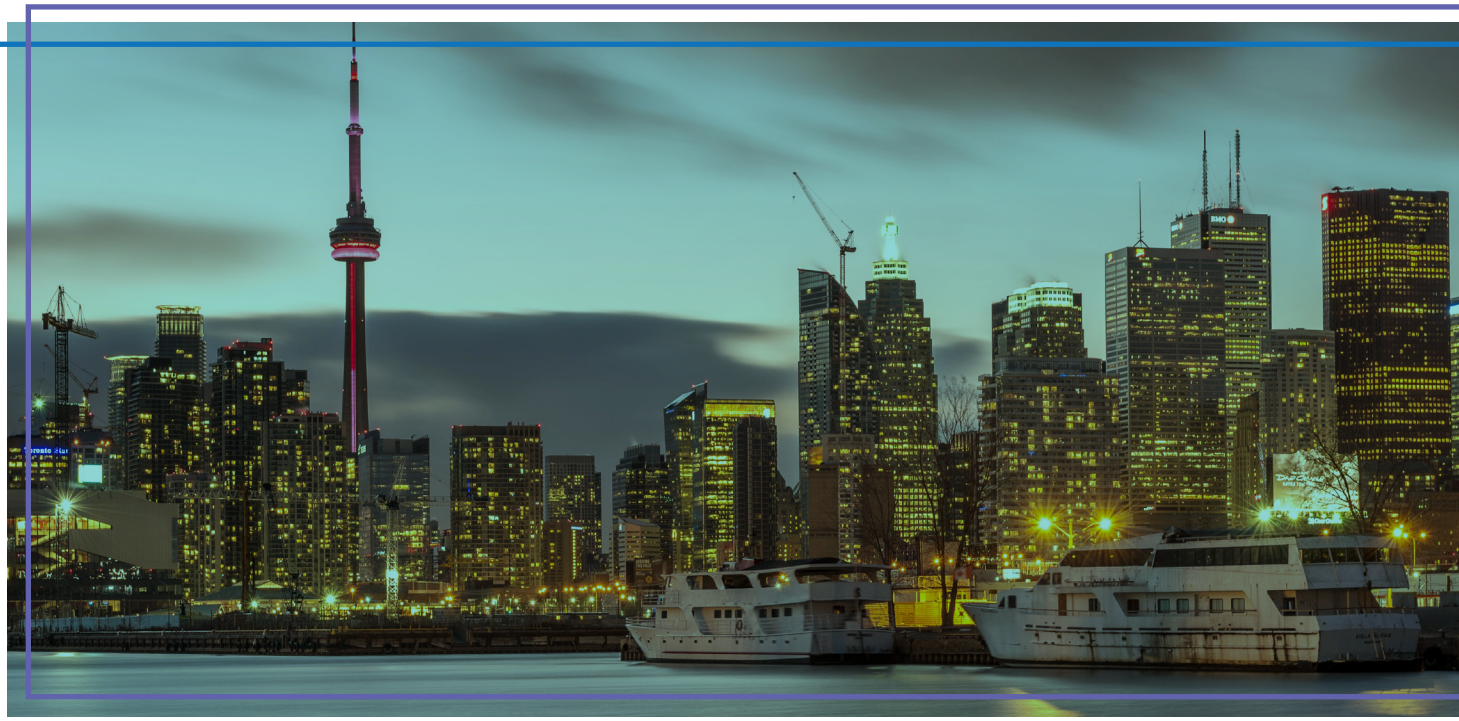

أليكس شوتين / أنسبلاش

لوكسمبورغ: حقوق وتمثيل المرأة ومجتمع الميم عبر "العوامل الثلاثة"

في أواخر عام ٢٠١٨، أعلنت حكومة لوكسمبورغ في اتفاقها الائتلافي أنها ستنفذ سياسة خارجية نسوية (حكومة لوكسمبورغ، ٢٠١٨). وتحدد فقرة تلخص هذا النهج بعض الأولويات الموضوعية التي ستعززها لكسمبورغ من خلال الحوار الدبلوماسي في أوروبا وحول العالم بما في ذلك:

- التمثيل الاجتماعي والسياسي للمرأة
- تكافؤ الفرص للمرأة، لا سيما في جوانب التعليم والتوظيف والخدمات الاجتماعية والصحة وحقوق الأرض والملكية
- الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة
- حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين (حكومة لوكسمبورغ، ٢٠١٨).

وأُعلنت تفاصيل إضافية حول جهود لوكسمبورغ في منتدى جيل المساواة في يونيو ٢٠٢١ ورد فيها تعهد الحكومة بوضع خطة عمل للسياسة الخارجية النسوية لتعميم المساواة بين الجنسين في جميع أنشطة وزارة الخارجية. وستؤكد خطة العمل هذه، وفقًا للغة الالتزام التي صاغتها حكومة لوكسمبورغ، على عمل سفير على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وانطلاقًا من اتفاقية تحالف لوكسمبورغ ٢٠١٨-٢٠٢٣ وأولويات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ٢٠٢٢-٢٠٢٤. يشمل التزام منتدى جيل المساواة في لوكسمبورغ بشأن السياسة الخارجية النسوية إطلاق إستراتيجيته الجديدة للتعاون الإنمائي بين الجنسين والأهداف المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني واعتماد سياسة عدم التسامح مطلقًا مع الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش.

عندما طُلب من حكومة لوكسمبورغ في أغسطس ٢٠٢١ توضيح محتوى سياستها الخارجية النسوية وتنفيذها لهذه السياسية، قدمت حكومة لوكسمبورغ إلى المركز الدولي لبحوث المرأة لمحة عامة عن نهجها على النحو التالي:
كما هو الحال في البلدان الأخرى، تضع لوكسمبورغ سياستها الخارجية النسوية بمثابة لبنات قائمة على الأطر الأخرى ذات الصلة شاملة خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن (المعتمدة أيضًا في ٢٠١٨) والالتزامات بأهداف التنمية المستدامة (لا سيما الهدفان ٥ و ١٦) و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وائتلاف المساواة في الحقوق الذي يسعى للنهوض بحقوق مجتمع الميم. وتركز استراتيجية التعاون الإنمائي في لوكسمبورغ (الإصدار الأخير المعتمد في ٢٠١٨) على المساواة بين الجنسين كأحد الأهداف الثلاثة والتي

تنطبق السياسة الخارجية النسوية عبر جهود الدفاع والدبلوماسية والتنمية في لوكسمبورغ وتتضمن ثلاث أولويات موضوعية:

١. حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كرامة الإنسان والأمن والحق في النزاهة والتعليم والتكامل الاجتماعي والاقتصادي (حقوق الملكية والتمويل متناهي الصغر) والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (صحة الأم ومكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية) ومحاربة العنف المستمر ضد المرأة (الاعتداء الجنسي كسلاح حرب والاستغلال الجنسي)

٢. تمثيل المرأة ومشاركتها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تمثيل المرأة في المنتديات متعددة الأطراف والمشاركة في بعثات المراقبة المدنية والانتخابية والتعليم وتعزيز استقلالية المرأة والمساواة بين الجنسين في التوظيف.

٣. وتعزيز المساواة بين الجنسين داخل هياكل وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خطة العمل الوطنية وسياسات التوظيف (القائمة على الكفاءة) والتوازن بين العمل والحياة واللغة (استخدام التعبيرات الأنثوية، عند الاقتضاء) والتدريب [و]الإطار القانوني (حكومة لوكسمبورغ ٢٠٢١).

تشمل أيضًا الاستدامة البيئية وحقوق الإنسان. تشمل الأولويات المواضيعية للنوع الاجتماعي في استراتيجية التعاون الإنمائي في لوكسمبورغ "الحق في حرية اتخاذ قرار بشأن الحياة العاطفية والجنسية للفرد وضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية" (حكومة لوكسمبورغ ٢٠١٨). في عام ٢٠٢١، اعتمدت لكسمبورغ استراتيجية المساواة بين الجنسين كجزء من استراتيجيتها للتعاون الإنمائي والسياسة الخارجية النسوية. وفقًا للتعليقات التي قدمتها الحكومة "يهدف التعاون الإنمائي في لوكسمبورغ إلى إقامة رابط منهجي بين النوع الاجتماعي والبيئة

وفقًا للتعليقات التي قدمتها الحكومة "يهدف التعاون الإنمائي في لوكسمبورغ إلى إقامة رابط منهجي بين النوع الاجتماعي والبيئة والتنمية في جميع عمليات التعاون"

والتنمية في جميع عمليات التعاون" وتهدف إستراتيجيتها في المساواة بين الجنسين إلى "تعزيز نهج لوكسمبورغ متعدد الأبعاد والمتقاطع للتنمية المستدامة دون التخلي عن أحد. . "

وتشير حكومة لوكسمبورغ فيما يتعلق بتأثير تنفيذ سياستها الخارجية النسوية إلى بعض الإنجازات فيما يتعلق بالموارد - تصنيفها كواحدة من أفضل ٢٠ جهة مانحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ودعم المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد المرأة - وتشير فيما يتعلق بالتمثيل إلى توظيف ٦٠٪ من المرشحات في وزارة الخارجية والأوروبية في عام ٢٠٢٠ (حكومة لوكسمبورغ ٢٠٢١).

وقد وجدنا عددًا محدودًا من المؤلفات المتاحة حول السياسة الخارجية النسوية في لوكسمبورغ والتي يمكن من خلالها توجيه أي نقد خارجي. بالنظر إلى الحكومة من منظور السلطة الوحيدة المتاحة أمامنا فيما يتعلق بمحتوى السياسة وتأثيرها، فإن مراجعتنا تجد القوة الرئيسية لنهج لوكسمبورغ في تبنيها لسياسة خارجية نسوية عبر جميع تيارات الدفاع والدبلوماسية والتنمية (على الرغم من أننا نهتم بمزيد من المعلومات المحددة حول كيفية تأثير هذا النهج على الأولويات الدبلوماسية والدفاعية حتى وقتنا هذا). هذا، ولم يرد فيها أي شيء بخصوص تطبيق نهجها النسوي على التيارات ذات الصلة بالسياسة الخارجية مثل التجارة أو الهجرة - رغم إنها وباعتراف الجميع تخضع للسياسات الأعم لكتلة الاتحاد الأوروبي. ومن الناحية الموضوعية، يعتبر تركيز لوكسمبورغ على حقوق المرأة في الأراضي والممتلكات أمرًا فريدًا ويسعدنا أن نرى هذه التركيز المتكافئ على حقوق المرأة والفتاة ومجتمع الميم. ويمثل التركيز المتكافئ لاستراتيجية التعاون الإنمائي في لوكسمبورغ على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية إحدى نقاط القوة التي يمكن توسيعها عبر كامل نهجها تجاه السياسة الخارجية النسوية حيث لم يرد فيها مناخ أو بيئة معينة.

٤٦٪

من المساعدات الإنمائية الرسمية في لوكسمبورغ تركز على النوع الاجتماعي.

وكانت الوثائق التي قدمتها حكومة لوكسمبورغ تفتقر إلى التفاصيل أو التحديد فيما يتعلق بأي معايير مرجعية تنوي سياستها الخارجية النسوية تحقيقها خلال نطاق زمني محدد؛ أو الأشخاص المسؤولين عن تنفيذيها؛ أو العزم على رصد أو تقييم أو نشر معلومات عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والنهوض بالأولويات التي حددتها. وفيما يتعلق بتوفير الموارد، فوفقًا لأحدث تحليل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تركز نسبة ٤٦٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية في لوكسمبورغ على النوع الاجتماعي (أقل من ٨٪ كهدف رئيسي وأكثر من ٣٨٪ كهدف ذي دلالة) (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٢١). ولم نعثر أيضًا على دليل على جهود لوكسمبورغ للتشاور مع المجتمع المدني أو زيادة التعاون مع المنظمات النسوية وحقوق المرأة ودعمها كجزء من تنفيذها لسياسة خارجية نسوية. ويوصى باتخاذ إجراءات في كل مجال من هذه المجالات بينما تمضي لوكسمبورغ قدمًا في تنفيذ نهجها النسوي كما أنها تضع خطة العمل بشأن السياسة الخارجية النسوية على النحو المبين في التزامات منتدى جيل المساواة.

يعتبر تركيز لوكسمبورغ على حقوق المرأة في الأراضي والممتلكات أمرًا فريدًا ويسعدنا أن نرى هذه التركيز المتكافئ على حقوق المرأة والفتاة ومجتمع الميم.

سيدريك ليتش / أنسبلاش

فرنسا: "الدبلوماسية النسوية"

هذا، وننتقل إلى السياسة الخارجية الفرنسية النسوية والتي جرت مناقشتها في عدد من المنتديات العالمية ولكن، وحتى يومنا هذا، لم تنشر في أي وثائق متاحة للجمهور أو وردت في صياغة أي سياسة. وكان أقرب بديل تمكنا من مراجعته هو استراتيجية فرنسا الدولية لعام ٢٠١٨ بشأن المساواة بين الجنسين والتي لا تتعامل إلا مع المساعدة الخارجية الفرنسية. وحتى في مقال الرأي المنشور في مارس ٢٠١٩ لم تعرف السياسة الفرنسية صراحةً على أنها نسوية رغم استخدام الكلمة مرة واحدة في إشارة إلى الانتداب الفرنسي لدعم حقوق المرأة والمجتمعات المدنية النسوية كوسيلة للدفاع عن القيم التي تتبناها فرنسا. ومع ذلك، لم ينفك المسؤولون الفرنسيون عن الإشارة إلى النهج الفرنسي على أنه "الدبلوماسية النسوية" الفرنسية، وأشاروا إليه بعد مقال الرأي الثامن في مارس على إنه سياسة خارجية نسوية وكلها غير محددة على نحو مماثل (لو دريان وشيابا، ٢٠١٩). وكان هذا يمثل تحولًا دلاليًا في الرسائل المبعوثة، حيث أشارت فرنسا إلى نهجها في وقت التحديث على أنه "الدبلوماسية النسوية" لكنها لم تتبنى أسلوب السياسة الخارجية النسوية (شيابا ٢٠١٨). ولم يصل إلينا توضيح وراء سبب التحول في العنوان إن لم يكن الجوهر، ولكن من المفترض أنه مرتبط بالضغط من المناصرين الذين يضغطون من أجل السياسة الخارجية النسوية حيث تولت فرنسا قيادة مجموعة السبع في عام ٢٠١٩ ووافقت على المشاركة في استضافة احتفالات بكين + ٢٥ المعروفة باسم منتدى جيل المساواة.

وعلى ما يبدو، لم تضح الآثار المترتبة على إعادة صياغة مقال الرأي لسياسة فرنسا الخارجية على أنها "نسوية" دون تغيير أي من السياسة أو الممارسة وتستحق عقد مزيد من المناقشة. هذا وفي الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة التي عقدت في مارس من عام ٢٠٢١، أعلنت فرنسا عن عزمها على تطوير كتيب يحدد المبادئ التوجيهية والمبادئ الخاصة بالسياسة الخارجية النسوية - على غرار تلك التي طورتها السويد وإسبانيا - والتي من شأنها توضيح أهداف السياسة وغاياتها ونهجها. واقترح المسؤولون نشر هذا في وقت غير محدد في عام ٢٠٢٢ بما يتوافق مع رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي وتجديد الاستراتيجية الدولية بشأن المساواة بين الجنسين.

وفي تعليق سبق نشر هذا الكتيب، افترض المسؤولون الفرنسيون أن إعادة الإطار "قد غيرت مستوى طموح فرنسا في عملها الخارجي (مجموعة السبع لعام ٢٠١٩ ومخرجاتها بشأن المساواة بين الجنسين والتنظيم المشترك لمنتدى جيل المساواة وما إلى ذلك) وتقييم استراتيجية وزارة الخارجية بمعرفة المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين ". وأشار المسؤولون أيضًا إلى بيان مشترك نُشر في عام ٢٠٢٠ مع البلدان التي تتبنى تفكير مماثل لأخذ قضايا النوع الاجتماعي و الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في الاعتبار من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩؛ وقيادة الحكومة الفرنسية لمنتدى جيل المساواة وائتلافها للعمل بشأن حق التحكم في الجسد والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ ونهج يراعي النوع الاجتماعي بشكل تكاملي في إجراءات فرنسا وتمويلها للصحة العالمية - بما في ذلك التحالف العالمي للقاحات والتحصين والمرفق الدولي لشراء الأدوية والصندوق العالمي- كدليل على سياستها الخارجية النسوية.

> وفي الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة التي عقدت في مارس من عام ٢٠٢١، أعلنت فرنسا عن عزمها على تطوير كتيب يحدد المبادئ التوجيهية والمبادئ الخاصة بالسياسة الخارجية النسوية.

وأما بالنسبة للاستراتيجية الدولية للمساواة بين الجنسين (التي صدرت لأول مرة في عام ٢٠٠٧ وتغطي النسخة الحالية ٢٠١٨-٢٠٢٢) فهي توضح عددًا من الأولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي يتعين على الحكومة الفرنسية معالجتها من خلال مساعداتها الخارجية. وفقًا للاستراتيجية "... تعد المساواة بين الجنسين أولوية قصوى في ولاية الرئيس. وسيشكل أحد المبادئ والمواضيع الهامة؛ وسيدعم جميع الإجراءات الخارجية لفرنسا واتخاذ تدابير محددة لتعزيزه"(المديرية العامة للشؤون العالمية ٢٠١٨). ويعترف موقعها الإلكتروني المحدث أيضًا "بالسياق الدولي المثير للقلق" أثناء الإقرار بجائحة كوفيد-١٩ والهجمات التي تنهش الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية واستغلال العنف الجنسي كسلاح حرب (دبلوماسية فرنسا ٢٠٢١).

تهدف استراتيجية فرنسا إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والصالحة للتعديل التي تساهم في المساواة بين الجنسين من خط أساس نسبته ٣٠٪ في عام ٢٠١٨ إلى ما مجموعه ٥٠٪ في عام ٢٠٢٢ مع وضع أهداف مرجعية لكل عام. وفي هذا العام تحديدًا، أقر المشرعون الفرنسيون القانون الجديد للبلاد بشأن التنمية الدولية وتخصيص ٠,٧٪ من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٢٥.

تهدف استراتيجية فرنسا إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والصالحة للتعديل التي تساهم في المساواة بين الجنسين من خط أساس نسبته
٣٠٪
في عام ٢٠١٨ إلى ما مجموعه
٥٠٪
في عام ٢٠٢٢.

وتشكل المساواة بين الجنسين أحد المواضيع الشاملة عبر أهداف القانون الثلاثة والتي تحدد أهدافًا تتمثل في ٧٥٪ من إنفاق المساعدة الإنمائية الرسمية على النوع الاجتماعي كهدف مهم وهدف رئيسي و٢٠٪ كهدف رئيسي بحلول عام ٢٠٢٥ (Legifrance.gouv 2021). وحدث زيادة متنامية لمدة أربع سنوات خلالها في مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المستثمرة في النهوض بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وتحتوي الإستراتيجية على خمس أولويات قطاعية وثلاثة مبادئ إرشادية. تشمل الأولويات توفير: ١) الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ؛ ٢) والموارد الإنتاجية والاقتصادية والعمل اللائق؛ ٣) والحقوق والعدالة والحماية من جميع أشكال العنف؛ ٤) والمشاركة الهادفة في صنع القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛ ٤) والمشاركة المتساوية في عمليات السلام والأمن. ويتمثل الهدف المعلن في تعميم مراعاة قضايا الجنسين في جميع الإجراءات الخارجية ووضع تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في صميم جدول أعمالها الدولي (وزارة الخارجية الفرنسية ٢٠١٨).

بالنسبة لفكرة "الدبلوماسية النسوية"، فقد وصفت السياسة الفرنسية نهج يحدد الأولويات الفرنسية وفقًا لثلاثة مبادئ: ١) شامل ٢) قائم على الحقوق ٣) قائم على النوع الاجتماعي، والتعهد بإدراج النوع الاجتماعي "في كل الأولويات الدبلوماسية الفرنسية وجميع إجراءات التعاون السياسي والاقتصادي والدبلوماسية "الناعمة" والجوانب الثقافية والتعليمية والإنمائية". يُعد "النهج الشامل" لفرنسا أقرب ما يمكن أن تصل إليه الدولة لتوسيع نطاق سياستها لتطبيقها على نطاق أوسع بدلاً من التنمية. وهنا تبرز السياسة صراحة الالتزام بإدراج النوع الاجتماعي في الأولويات الدبلوماسية، بما في ذلك الالتزام بالمساواة بين الجنسين داخل وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية. ويضمن المبدأ الثاني، وهو نهج قائم على الحقوق، دمج مبادئ حقوق الإنسان ومعاييره وقواعده في السياسات الإنسانية والإنمائية والسياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة. ويحاول المبدأ الثالث، وهو النهج القائم على النوع الاجتماعي، (المشار إليه أيضًا باسم تعميم مراعاة قضايا الجنسين) ضمان "قيام الجهات الفاعلة التي تشارك عادة في صنع السياسات بإدراج منظور المساواة بين الجنسين في جميع السياسات على جميع المستويات وفي جميع المراحل". (وزارة الخارجية الفرنسية ٢٠١٨). وطلبت الحكومة الفرنسية من جميع أعضاء شبكتها الدبلوماسية في الخارج (مثل السفارات والقنصليات والبعثات الاقتصادية والمراكز الثقافية) والإدارات في باريس تصميم خطة عمل بشأن النوع الاجتماعي وتقديم تقرير بشأنها كل عام. وفي حين أن هذا يهدف إلى تعزيز "ملكية" الحكومة للقضية، إلا إنه لا يظهر بوضوح كيفية تأثير ذلك على الطموح والتماسك عبر النظام (المركز الدولي لبحوث المرأة ٢٠٢١). وعلى الصعيد متعدد الأطراف، يوجه الهدف الثاني للاستراتيجية مزيدًا من الإجراءات بشأن المساواة بين الجنسين في محافل مختلفة مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع ومجموعة العشرين. وهذه باختصار هي "الدبلوماسية النسوية" الفرنسية.

وعلى خلاف معظم البلدان الأخرى، يرافق إستراتيجية فرنسا إطار للمساءلة يمكن من خلاله تتبع التقدم المحرز خلالها. فهي لا تحتوي على أهداف ومقاييس محددة فحسب، بل تفرض أيضًا تقييمًا عامًا كل سنتين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية. ومما يبعث على روح التشجيع أيضًا، أن فرنسا أنشأت المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين، وهو هيئة مستقلة من خبراء النوع الاجتماعي، لإسداء المشورة إليها بشأن تنفيذها لرسم السياسات الخارجية والمحلية وتنفيذها بشأن النوع الاجتماعي. ويحصل عمل المجلس على تمويل من الحكومة، ولكنه يوصف بأنه "مستقل تمامًا". وفي نوفمبر ٢٠٢٠، قدم المجلس تقريره الأول للرصد والتقييم بشأن الدبلوماسية الفرنسية النسوية إلى الوزيرة المنتدبة للمساواة بين الجنسين والتنوع وتكافؤ الفرص ووزير الشؤون الخارجية. ويقدم التقرير مراجعة منتصف المدة للتنفيذ ويقترح ١٩ توصية للتحسين (المركز الدولي لبحوث المرأة ٢٠٢١؛ وزارة الخارجية الفرنسية ٢٠٢٠).
في حين أن أهداف ومقاييس القياس يمكن أن تكون أشد طموحًا، إلا أنه من الجدير بالذكر أن الحكومة الفرنسية تبنت مفهوم الشفافية والمساءلة مع متطلبات إعداد التقارير العامة المنتظمة وقدمت التمويل لمجلس استشاري مستقل للتعاون معهم في مهام التنفيذ ورصد جهودهم وتقييمه. ومما يستحق الإشادة تبني هذا الصيف للهدف الطموح البالغ ٢٠٪ للنوع الاجتماعي كهدف رئيسي في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية الفرنسية كجزء من قانون التنمية الدولي الجديد في فرنسا. وكان الضعف الأساسي

الذي يتخلل النهج الفرنسي حتى الآن هو فشله في التعبير بنفس المستوى من الشفافية والاعتزاز عن محتويات سياستها الخارجية النسوية. وتتطلع كل العيون بفارغ الصبر إلى الكشف عن كتيبها في عام ٢٠٢٢.

وعلى خلاف معظم البلدان الأخرى، يرافق إستراتيجية فرنسا إطار للمساءلة يمكن من خلاله تتبع التقدم المحرز خلالها.

رودريغو كوجنارسكي / أنسبلاش

المكسيك: السياسة الخارجية النسوية الأولى في بلدان الجنوب

في سبتمبر ٢٠١٩، تعهد وزير خارجية المكسيك مارسيلو إبرارد في خطابه أمام الدورة ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة بنوايا البلاد في صياغة سياسة خارجية نسوية. وفي يناير ٢٠٢٠، في الاجتماع السنوي الحادي والثلاثين للسفراء والقناصل، أصبحت المكسيك أول دولة في أمريكا اللاتينية والجنوب العالمي تعلن رسميًا عن وجود سياسة خارجية نسوية. وفقًا لحكومة المكسيك، تمثل سياستها الخارجية النسوية "سمة مميزة" لوزير خارجيتها، حيث إنها تتوافق مع ما يميز البلاد من "السياسة الطموحة المتعددة الأطراف وتعزز التزام الحكومة المكسيكية بجدول أعمال المساواة بين الجنسين ونبذ التمييز" (حكومة المكسيك ٢٠٢٠؛ ديلغادو ٢٠٢٠).

وتعكس السياسة الخارجية النسوية المكسيكية أوجه تشابه مع "الدبلوماسية النسوية" الفرنسية من حيث تركيزها على إصلاح وزارة الخارجية وتحسينها في البلاد، بما في ذلك هدف التكافؤ داخل الوزارة. وتحتوي السياسة الخارجية النسوية المكسيكية، المقرر تنفيذها بين ٢٠٢٠-٢٠٢٤، على خمسة مبادئ رئيسية: (١) دمج منظور المساواة بين الجنسين والأجندة النسوية في جميع جوانب السياسة الخارجية للمكسيك؛ (٢) وتحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل وزارة الخارجية وإجراء إصلاحات تنظيمية لدعم المساواة بين الجنسين في مكان العمل؛ (٣) ومحاربة جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس بما في ذلك داخل وزارة الخارجية؛ (٤) وضمان وضوح القيادة النسوية ومساهمات النساء - لا سيما النساء من السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من المجموعات المستبعدة تاريخيًا - للعيان في تطوير السياسة الخارجية للمكسيك؛ (٥) واتباع نهج نسوي متعدد الجوانب في جميع إجراءات السياسة الخارجية (المراقب الوطني المكسيكي ٢٠٢٠؛ حكومة المكسيك ٢٠٢٠؛ ديلغادو ٢٠٢٠).

فيما يتعلق بكيفية ترجمة المكسيك خطاب سياستها الخارجية النسوية إلى ممارسات عملية، تلتزم إستراتيجية المكسيك باتخاذ إجراءات محددة ومقيدة بإطار زمني عبر كل مجال من المجالات الخمسة، بما في ذلك تطوير التدريبات وورش العمل ومجموعات العمل والأدلة ضمن العام الأول (طومسون ٢٠٢٠). وتتضمن عرضًا تقديميًا لدليل مبادئ السياسة الخارجية وشهادات المساواة في العمل ونبذ التمييز (حكومة المكسيك ٢٠٢٠). ويعمل مجلس الشيوخ المكسيكي أيضًا على إدخال تعديل شامل بشأن المساواة بين الجنسين ونبذ التمييز لقانون نظام السلك الدبلوماسي في البلاد والذي يهدف إلى تعزيز هذه المبادئ والترويج لها (المركز الدولي لبحوث المرأة ٢٠٢١). تهدف السياسة الخارجية النسوية المكسيكية إلى "تقليل الفروق الهيكلية والفجوات وعدم المساواة بين الجنسين والقضاء عليها" (حكومة المكسيك ٢٠٢٠). ووفقًا لنائبة وزير الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان في المكسيك السيدة/ مارثا ديلغادو، والمكلف مكتبها بتنسيق السياسة الخارجية النسوية "تتطلب اللامساواة الهيكلية بين الجنسين حلاً جذريًا".

> تهدف السياسة الخارجية النسوية المكسيكية إلى "تقليل الفروق الهيكلية والفجوات وعدم المساواة بين الجنسين وإزالتها" (حكومة المكسيك ٢٠٢٠).

تركز السياسة الخارجية النسوية المكسيكية على نقاط الضعف التاريخية والسياقية التي تمنع النساء والفتيات من التمتع بحقوقهن وإمكانياتهن الكاملة (ديلغادو ٢٠٢٠). وتعترف بحقوق مجتمع الميم والفئات الضعيفة الأخرى وتعمل على تعزيزها فضلاً عن مبادرات العدالة الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتغير المناخ (طومسون، ٢٠٢٠). وصبت السياسة الخارجية النسوية المكسيكية، مثل السياسة الاسبانية، تركيزًا واضحًا على التغيير الهيكلي والذي يتطلب بالتالي معيارًا أسمى: هل سيقتصر الاهتمام على الاختلافات الهيكلية على مجهود الإصلاح الحكومي وتعزيز القيادة النسائية أم أنها ستنشط في تحدي كلا من المصادر الأساسية لعدم المساواة بين الجنسين والسياسات والأنظمة والهياكل التمييزية التي تعيق المرأة والفتاة؟

كتبت نائبة الوزير ديلغادو أن "السياسة الخارجية النسوية المكسيكية تعكس آثار محلية - أي على الهيكل المجتمعي والحكومي - وآثار دولية التي تؤثر على التزاماتنا الثنائية والمتعددة الأطراف مع البلدان الأخرى حول العالم" (ديلغادو ٢٠٢٠). وتستشهد باستضافة المكسيك لمنتدى جيل المساواة وشراكتها مع مبادرة "تسليط الضوء" للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات ودعمها لمعاهدات نبذ التمييز في منظمة الدول الأمريكية وقيادتها في مجال المساواة بين الجنسين وتغير المناخ في مؤتمر الأطراف لعام ٢٠١٩ (مؤتمر الأطراف ٢٥) من بين أمثلة على التزامات المكسيك الواضحة على المسرح الدولي (ديلغادو ٢٠٢٠). وربطت المكسيك أيضًا سياستها الخارجية النسوية بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكما كتبت نائبة الوزير ديلغادو "لكي تصبح أجندة العمل فعالة بالإضافة إلى الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين، يجب أن تشمل الأجندة لحماية النساء والفتيات جميع أهداف التنمية المستدامة وجميع مجالات الحكومة والمجتمع الذي يمثل السبب وراء تنقيح المكسيك السياسة الخارجية من منظور نسوي ... "(ديلغادو ٢٠٢٠).

وفي حين أن هذه الخطوات مشجعة، إلا إن النسويات أشارت إلى "التناقض بين تطلعات الدولة وقيادتها على المسرح العالمي والحالة الفعلية للعلاقات بين الجنسين في الدولة" (ديسلاندز ٢٠٢٠). وتحدد الإستراتيجية القضاء على العنف القائم على

نوع الجنس كأحد أولوياتها القصوى، لكن نشطاء حقوق المرأة المحليين انتقدوا تقاعس الحكومة وعدم الاعتراف بالعنف المنزلي وعنف الدولة وقتل الإناث (ديسلاندز ٢٠٢٠). وفي المكسيك تُقتل ١٠ نساء على الأقل كل يوم، وازداد العنف، كما هو الحال في معظم البلدان، خلال جائحة كوفيد-١٩ (منظمة العفو الدولية ٢٠٢١). ومع ذلك، فقد وُصف الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور بأنه "لا يشعر بالتعاطف إلى حد كبير مع الدعوات إلى اتخاذ إجراءات حكومية بشأن العنف ضد المرأة" (ديسلاندس ٢٠٢٠). في مارس ٢٠٢٠، تلقت مراكز الاتصال بالطوارئ في البلاد أكثر من ٢٦٠٠٠ تقرير عن العنف ضد المرأة، لكن الرئيس لوبيز أوبرادور أشار إلى أن الغالبية العظمى منها كانت "مزيفة" أقرب ما تكون إلى المكالمات المزيفة وادع أن قضية قتل الإناث "تلاعبت بها" وسائل الإعلام "(كيتروف ٢٠٢٠).

ومن الواضح أن السياسة الخارجية النسوية المكسيكية كانت من أولويات وزارة الخارجية - وليس بالضرورة للرئاسة - وتتوافق مع الاتجاهات السائدة في البلدان السابقة: هي في معظم الأحيان مبادرة من وزارة الخارجية أو وزارة الشؤون الجنسانية وليس بالضرورة أولوية أساسية للسلطة التنفيذية. بينما يمكن للحكومات تبني سياسات تقدمية على الساحة العالمية إلا إنه يجب أن تتوافق جهودها أيضًا مع صنع السياسات ودعم المساواة بين الجنسين على المستوى المحلي. وفي حالة المكسيك، سارعت النسويات إلى الإشارة إلى عدم التوافق - مما دفع الحكومة إلى المضي قدمًا والعمل بصورة أفضل.

وردًا على هذا النقد المثار، قدم ممثلو وزارة الخارجية المكسيكية التعليقات المكتوبة التالية إلى المركز الدولي لبحوث المرأة:
هذا الشعور السائد- وهو أنه من خلال تعزيز السياسة الخارجية النسوية عبر وزارة الخارجية، يزداد التزام حكومة المكسيك بتعزيز أجندة أقوى لحقوق المرأة في الداخل وتوضيحها - هو أمل الناشطات النسويات، بما في ذلك الذين في المراقب الوطني المكسيكي بشأن السياسة الخارجية النسوية المكسيكية، الذين يستخدمون التزامات المكسيك الناشئة بموجب السياسة الخارجية النسوية للضغط من أجل إيلاء اهتمام مماثل بالمساواة بين الجنسين في الداخل (المراقب الوطني المكسيكي، ٢٠٢٠).
بالإضافة إلى دعوة الحكومة إلى إيلاء اهتمام بالعنف ضد المرأة في الداخل، يدعو المراقب الوطني أيضًا إلى التغيير الهيكلي لإنهاء الإفلات من العقاب والفساد وللميزانيات والتخطيط ليعكس منظور النوع الاجتماعي ومعالجة مدى عدم المساواة وتخصيص الموارد الكافية للسياسة المقرر النجاح في إنفاذها (المراقب الوطني المكسيكي ٢٠٢٠). وتمثل هذه الأصوات وغيرها من الخبراء والمناصرين عن المجتمع المدني النسوي - في المكسيك وحول العالم - تحديدًا أصحاب المصلحة الذين يجب أن تصغى إليهم الحكومة أثناء استمرارها في إجراء مشاورات المجتمع المدني المذكورة أعلاه حول تنفيذ السياسية الخارجية النسوية. ويمثل إعلان الحكومة عن نيتها لاستخدام الالتزامات بموجب السياسة الخارجية النسوية للمكسيك لدمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان للمرأة في الداخل وتعزيزها- بما في ذلك من خلال إطلاق مبادرة "تسليط الضوء" التابعة للأمم المتحدة بشأن إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي - مؤشرًا واعدًا بقرب التغيير المحتمل.

في المكسيك يقتل ما لا يقل عن
١٠ نساء
يوميًا وكما هو الحال في معظم البلدان ازداد العنف أثناء جائحة كوفيد-١٩.

وستحدد الإجراءات التي ستتخذها المكسيك على مدى السنوات العديدة القادمة ما إذا كانت سياساتها الخارجية النسوية ستصمد أمام اختبار الزمن. وتشكل التطورات الأخيرة، بما في ذلك قرار المحكمة العليا التاريخي بإلغاء تجريم الإجهاض على الصعيد الوطني - مطلبًا رئيسيًا لجماعات حقوق المرأة - وتعد المساواة بين الجنسين في القانون مع التمثيل المتساوي للقيادات النسائية في الكونجرس إجراءات محلية واعدة من شأنها أن تعزز الاتجاه نحو النهج النسوية تجاه صنع السياسات وتنفيذها في على مستوى السياسة الداخلية والخارجية. وإن كانت السياسة الخارجية النسوية المكسيكية هي واحدة من أحدث السياسات في العالم ولم يتاح الوقت الكافي لتقييمها، إلا أنها تضع معايير مرجعية محددة وقابلة للقياس ومحددة بإطار زمني يجب تحقيقها في إطار كل هدف من أهدافها الخمسة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤.
وهذا عامل جدير بالثناء ومهم للمساءلة وسيمكن من انتظام المراقبة والتقييم والتعلم على مدى السنوات القليلة المقبلة على افتراض أن الحكومة تقوم بتتبع التقدم المحرز والإبلاغ عنه.
وبعد بضع سنوات، سيجب على المكسيك أن تكلف بإجراء تقييم خارجي صارم من خلال طرف مستقل وأن تشارك النتائج علنًا إلى جانب الاحتفاظ بسجلاتها الداخلية.
وكتبت نائب الوزير ديلغادو "المكسيك على استعداد للتعلم من البلدان الأخرى ذات الخبرة الأكبر ومشاركة فوائدها

"لن يتسق تعزيز مثل هذه السياسة الخارجية إذا استمرت الفجوات والتفاوتات بين الجنسين على المستوى المحلي.

وهنا يقبع السبب وراء اهتمامنا بالتعاون الدولي مع الدول ذات السياسة الخارجية النسوية. ويمكننا أن نتعلم من تجاربهم كيفية المضي قدمًا في بناء مجتمعات متساوية وأكثر شمولاً. ونسعى أيضًا من خلال تبني سياسة خارجية نسوية إلى معالجة التوصيات الدولية بشأن حقوق الإنسان للنساء والفتيات التي قدمتها مختلف الوكالات الدولية إلى المكسيك.

وتعتقد المكسيك أن هذه التوصيات ستحظى بالاهتمام لإحراز تقدم في تنسيق التشريعات الوطنية الفعالة. فضلا عن تحسين النظم الفعالة وإدارة العدل من منظور النوع الاجتماعي ...

[فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وقتل الإناث في البلد] "إنها مشكلة هيكلية جاري القضاء عليها، ونود الإسراع في إيجاد حلًا لها، ولكن هناك العديد من الهياكل التي يلزم تغييرها. وبهذا المعنى من المجازفة أن نطلق على السياسة "نسوية"، لكننا نعتبر أنه من الضروري المضي قدمًا في القضاء على المشكلة....

يجب بناء السياسة الخارجية النسوية المكسيكية بجمع كل الأصوات الممكنة، لذا فإن النقد ظاهرة صحية ومطلوبة. وبالفعل أطلقت وزارة الخارجية المكسيكية وسترتب بعض اللقاءات مع منظمات المجتمع المدني للاستماع إلى جميع آرائها ووجهات نظرها المهمة.

ويجدر الإشارة إلى أن السياسة الخارجية النسوية المكسيكية تهدف إلى تعميم أسمى المعايير الدولية في البلاد بالتعاون مع مختلف المؤسسات المكسيكية. وبالتالي، فهذا سيعزز سياستنا الوطنية التي تواجه بالطبع تحديات مثل جميع دول العالم".

وقيادة دول منطقتنا إلى تبني هذه السياسة الخارجية" (ديلغادو ٢٠٢٠). يُقصد من وراء السياسة الخارجية النسوية أن تكون سياسية تحويلية وتعاونية وتصنع التغيير؛ إذا تعاون المسؤولون الحكوميون المكسيكيون والناشطون النسويون والمجتمع المدني معًا في السعي لتحقيق إصلاح فعال على النحو الموضح في السياسة الخارجية النسوية، يمكن أن تصبح الحالة المكسيكية موضوع دراسة للعديد من البلدان لتحذو حذوها.

جزر فيل ملجورن / أستراليا

إسبانيا: تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال العمل الخارجي

في مارس ٢٠٢١، أصبحت إسبانيا الدولة السادسة التي تتبنى سياسة خارجية نسوية حيث نشرت دليلها للسياسة الخارجية النسوية. ووفقًا للحكومة، يشكل الدليل إطارًا للتنفيذ العملي لسياسة عامة نسوية لمواءمة السياسات والإجراءات الداخلية والخارجية لتعزيز التزام إسبانيا تجاه النساء والفتيات.

وجاء تحديد الدبلوماسية النسوية والسياسات المتعددة الأطراف كمجالات رئيسية في السياسة الخارجية النسوية الإسبانية والتي يجب تطويرها من خلال "نهج مزدوج وتعزيز خطوط أولويات العمل في السلك الدبلوماسي أثناء تعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع مراحل السياسة الخارجية وكذلك في جميع إجراءاتها" (بوليتيكا إكستريور فيمينيستا ٢٠٢١)

وفقًا للدليل، ستسترشد السياسة الخارجية النسوية الإسبانية بخمسة مبادئ ستنظم العمل الخارجي عبر مجالات مختلفة:

١. الإصلاح الهيكلي لتغيير ممارسات العمل والثقافة المؤسسية داخل السلك الدبلوماسي مما يضمن تعميم منظور النوع الاجتماعي بشكل منهجي في كل إجراء من خلال "نهج تحولي" يسعى إلى ضمان الاتساق في جميع مجالات العمل الخارجي".

٢. قيادة قوية عبر السلك الدبلوماسي لتطوير إطار السياسة الخارجية ولضمان دمج الإطار في عمليات الإدارة والميزانية.

٣. وضع آليات تنسيقية لتعزيز الملكية وتنفيذ السياسة الخارجية النسوية بين مختلف أصحاب المصلحة.

٤. تعزيز المشاركة وبناء التحالفات لتوحيد جهود الدولة نحو المساواة بين الجنسين. وهذا يشمل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السياسة مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة مثل وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الجنسانية والاتحاد الأوروبي.

٥. أخيرًا، وعلى غرار السياسية المكسيكية، تركز السياسة الإسبانية على التقاطعية والتنوع كجزء من نهجها النسوي لإدماج النوع الاجتماعي في السياسة الخارجية. وفقًا لهذا الدليل، يشمل هذا التركيز الجنس والعرق والتوجه الجنسي والوضع الاقتصادي والمعتقد الديني فضلاً عن الإعاقة والمنشأ.

يجب تطبيق المبادئ الخمسة في العديد من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك التجارة والدفاع والعمل المناخي والعدالة الاقتصادية فضلاً عن حقوق الإنسان للنساء والفتيات.

فيما يتعلق بالتنفيذ، يقترح الدليل أن يهدف السلك الدبلوماسي الأسباني إلى تعزيز المبادئ الخمسة من خلال إعطاء الأولوية للعمل لتحقيق الأهداف التالية:

أخيرًا، تفرض السياسة الخارجية النسوية الإسبانية تغييرات هيكلية داخل السلك الدبلوماسي من شأنها مواءمة الممارسات

١. **سيعمم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع أدوات السياسة الخارجية وإجراءاتها:** سيكون تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي أولوية عبر المجالات الإستراتيجية، بما في ذلك تغير المناخ والعلاقات الثنائية لإسبانيا وجميع جوانب تطوير السياسة الخارجية.

٢. **عزيز المساواة بين الجنسين من خلال المبادرات الإقليمية:** تعزيز العلاقات مع التحالفات والشركاء والمجتمع المدني من خلال الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية وغيرها من المبادرات. وتهدف السياسة الخارجية النسوية أيضًا إلى تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها السياسية في أجندة الأمن والسلام.

٣. ستواصل إسبانيا **تعزيز مكانتها كأحد المناصرين عن المساواة بين الجنسين وتحسينها** داخل الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز أدوات المساواة بين الجنسين والدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة وتطوير خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن امرأة وتنفيذها.

٤. **الدبلوماسية متعددة الأطراف:** ستهدف إسبانيا إلى تعميق التزاماتها الحالية من خلال دعم المبادرات وجداول الأعمال المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتحسين التعاون مع المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس أوروبا وتشجيع قيادة المرأة ومشاركتها عبر الوكالات والمنظمات الدولية.

الداخلية مع مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص، بما في ذلك تضمين منظور النوع الاجتماعي عبر المبادرات وخطط العمل المنصوص عليها في استراتيجية الاستجابة المشتركة ضد كوفيد للتعاون الإنمائي الإسباني (حكومة إسبانيا، ٢٠٢١).

في حين لم ينص على الخطط والسياسات المحلية بالتفصيل في السياسة الخارجية النسوية، إلا إنها ذكرت أهمية تطابق السياسة الداخلية والخارجية بشأن حقوق المرأة. وقد أكدت وزيرة الخارجية الإسبانية أرانشا غونزاليس لايا أن "الدبلوماسية النسوية تعكس التماسك الضروري بين السياسة الوطنية والعمل الخارجي للدولة" (السياسة الخارجية النسوية، ٢٠٢١).
يشمل التقدم الجدير بالملاحظة في هذا المجال التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٩٠ (C١٩٠) للاعتراف بحقوق جميع العمال ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش في البلاد فضلاً عن الجهود المبذولة لزيادة عدد النساء البرلمانيات والتمثيل الوزاري (تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين ٢٠٢٠). ويمكن لهذا الزخم على الساحة الوطنية أن يعزز الجهود الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في السلك الدبلوماسي حيث لا تزال المرأة تشكل أقل بقليل من ثلث جميع الدبلوماسيين الإسبان (٢٨٪). كما أن عدد السفيرات منخفض.

فيما يتعلق بالمساءلة، تفرض السياسة الخارجية النسوية الإسبانية تقديم تقارير سنوية وعامّة عن التقدم المحرز في التنفيذ والتي يجب "تقديمها إلى البرلمان ومناقشتها مع أصحاب المصلحة والمجتمع المدني". ومن السمات المشجعة الأخرى في هذا المجال إنشاء فريق استشاري رفيع المستوى لتحديد الأولويات والعمل في المستقبل والالتزام بتعزيز جمع البيانات المصنفة مع تخصيص موارد إضافية لتعزيز الرصد.

فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، استهدفت ١٥٪ من إنفاق إسبانيا للمساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠١٩ النوع الاجتماعي كهدف رئيسي - وهو مبلغ كبير يفوق متوسط لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - على الرغم من أن إنفاقها الرئيسي أو الدلالي عند ٤١٪ أقل بكثير من كندا والسويد وفرنسا ودول رائدة أخرى. ويمكن للسياسة الخارجية النسوية الإسبانية الارتقاء بمستوى الطموح بشأن المساعدة- ولكن مع تركيزها على التحول الهيكلي والتقاطعي والالتزام الراسخ بالتشاور مع المجتمع المدني والتقارير السنوية العامة حول التقدم المحرز - فهي في وضع مؤهلها للتحرك نحو "تغيير حقيقي وفعال" كما أعلن الرئيس بيدرو سانشيز.

استهدف ١٥٪ من إنفاق إسبانيا للمساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠١٩ النوع الاجتماعي كهدف رئيسي - وهو مبلغ كبير يفوق متوسط لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

فلورنسيا بوتر / أونسبلاش

ليبيا: السياسة الخارجية النسوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في منتدى جبل المساواة لهذا العام الذي عقد في باريس، أعلنت وزيرة الخارجية والتعاون الدولي الليبية نجلاء المنقوش- أول امرأة تشغل هذا المنصب - التزامها بتبني سياسة خارجية نسوية وهي أول دولة أفريقية تقوم بذلك. وفي سياق الدفاع عن السياسة الخارجية النسوية، ركزت الوزيرة المنقوش على التحديات الأمنية والاقتصادية في البلاد والنزاعات المستمرة مع الصراع - وهو سياق يختلف تمامًا لتبني سياسة خارجية نسوية عن أسلاف ليبيا. واستشهدت الوزيرة في تعليقاتها بامتداد جذور هذا النهج إلى أجندة المرأة والسلام والأمن مشيرة إلى مبادرة الاستقرار الليبية كمثال على سياسة تعزز نهجًا شاملاً ومتكاملاً لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في ليبيا والتي مؤهلة لتصبح رمزًا لنهج ليبيا تجاه السياسة الخارجية النسوية. تدعم المبادرة العديد من القضايا الرئيسية بما في ذلك: انتخابات حرة ونزيهة وشفافة؛ ومحاربة تدفق الأسلحة ووجود المقاتلين الأجانب؛ ومكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف؛ وإنهاء الهجرة القسرية والنزوح؛ وتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن وتطوير خطة عملها الدولية؛ وإنشاء نموذج لتقاسم المسؤولية يضع المواطنين في محور عمليات صنع القرار؛ ودعم النهج القائم على حقوق الإنسان وسيادة القانون (المركز الدولي لبحوث المرأة، ٢٠٢١). في حين أن هذا الإعلان لم يمض عليه سوى شهرين ولم تعلن ليبيا بعد توضيحها بشأن ما ستترتب عليه السياسة الخارجية النسوية، أكدت الوزيرة أن هذا النهج سوف يتأصل في فهم منظور الأطراف المهمشة في تصميم السياسة الخارجية الليبية واتخاذ القرار؛ وتحسين مستوى المعيشة لتلك المجتمعات؛ ودعم الأمن البشري والكرامة والأمن الرقمي. وحددت مسارات مختلفة للإصلاح المحتمل، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والإصلاح الاقتصادي وإصلاح السياسات (المركز الدولي لبحوث المرأة، ٢٠٢١).

وأخيرًا، أشارت الوزيرة إلى تطلعات السياسية الخارجية النسوية الليبية لتحقيق منافع إقليمية ومتعددة الأطراف أوسع نطاقًا: "إن إطلاقنا لسياسة خارجية نسوية لن يساعد ليبيا في تحقيق استقرارها فحسب، بل سيعمل أيضًا على استقرار منطقتنا". وقد دأبت النساء الليبيات على المطالبة بمزيد من الحقوق والتمثيل والمشاركة في صنع القرار لسنوات. ويمثل تعيين الوزيرة المنقوش وإعلانها عن السياسة الخارجية النسوية الليبية المرتقبة تقدمًا مرحبًا به وإشارة إلى أن هذه القضايا ستكتسب مكانة بارزة متزايدة للحكومة للمضي قدمًا؛ وكل الأنظار تتجه إلى ليبيا لمعرفة ما ستترتب عليه السياسة وآثارها على البلد والمنطقة (وكالة رويترز، ٢٠٢١).

محمد صادق / أونسبلاش

نحو معيار ذهبي عالمي للسياسة الخارجية النسوية

في السنوات القليلة الماضية فقط، كان يتراكم قدر هائل من التقدم والزخم مع إعلان المزيد من الدول عن سياسات خارجية نسوية وعمل النسويات داخل العمل الحكومة وخارجه معًا لتعزيز نهج أكثر طموحًا وتقاطعًا لهذا التخصيص المتزايد. ومع إطلاق المكسيك وليبيا للسياسات، تعطل المفهوم المبكر للسياسة الخارجية النسوية كأداة حصرية للدول الغنية أو الغربية، مما أدى إلى تحرير المفهوم من علاقات المساعدة أو المساعدة التقليدية التي لها قضاياها الخاصة المرتبطة بمصالح ما بعد الاستعمار والاقتصاد السياسي. ويفتح تطبيق النهج النسوي على كل السياسات الخارجية - وليس فقط على المساعدة الإنمائي- فرصًا مهمة لها كي لا تكون مجرد ممارسة لحكومات الشمال، بل يمكن أن يكون كل التعاون العالمي نسويًا: الشمال والشمال والشمال والجنوب والجنوب والشمال والجنوب والجنوب على حد سواء.

وهذا بالطبع لا يعني أن المساعدة الخارجية لا يمكن أن تتخذ نهج نسوي، بل في الواقع يمكن للجهات المانحة ويجب عليها تقديم مساهمات مهمة لمكافحة تغير المناخ ولدعم الحركات من أجل حقوق النساء ومجتمع الميم ولمنع العنف وتعزيز السلام وتحسين الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وبعض القضايا الملحة مثلًا.

هذا، ويعد الإنفاق على المساعدات الخارجية أحد المؤشرات القليلة المتاحة أمامنا لتقييم درجة التزام البلدان بالموارد لسياسات الخارجية النسوية و/أو المساعدة الخارجية النسوية. ويعد تحليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للإنفاق على النوع الاجتماعي - "مؤشر النوع الاجتماعي" - مقياسًا غير كامل لعنصر توفير الموارد في السياسة الخارجية النسوية ولكنه أكثر المقاييس المتاحة بسهولة. وتركز معظم التحليلات على إنفاق البلدان على المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي أو دلالي. وعند النظر إلى متوسط حصة المساعدة الإنمائية الرسمية للمساواة بين الجنسين لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ حيث تشكل المساواة بين الجنسين الهدف الرئيسي أو الدلالي، تتصدر كندا العالم بنسبة ٩٢٪ وتأخر السويد بنسبة ٨٤٪ بينما كانت فرنسا تبلغ ٣٢٪ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٢١). (تتعهد كندا بالوصول إلى ٩٥٪ وفرنسا بالوصول إلى ٥٠٪ وكلاهما بحلول عام ٢٠٢٢). ومع ذلك، فإننا نقترح المضي قدمًا وقد يكون المؤشر الأفضل هو إنفاق البلدان على المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي وهو أقل بكثير. في نفس السنوات، تصدرت كندا بنحو ٢٤٪ والسويد في الشمال بنسبة ١٨٪ وفرنسا بنحو ٤٪. يتأرجح المتوسط عند أقل من ٥٪ على مستوى العالم في حين أن ٥٦٪ من المساعدات على مستوى العالم تزال لا تلتفت إلى اعتبارات النوع الاجتماعي تمامًا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية٢٠٢١).

يكشف تحليلنا الأولي للمناهج "النسوية" القليلة الموجودة في العالم للسياسة الخارجية والمساعدة عن عدد من الممارسات والنهج الواعدة والتي يمكن أن تصبح بمثابة أساس يمكن

حصة المساعدة الإنمائية الرسمية (٪) للمساواة بين الجنسين حسب أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية

المتوسط لسنة ٢٠١٨-١٩

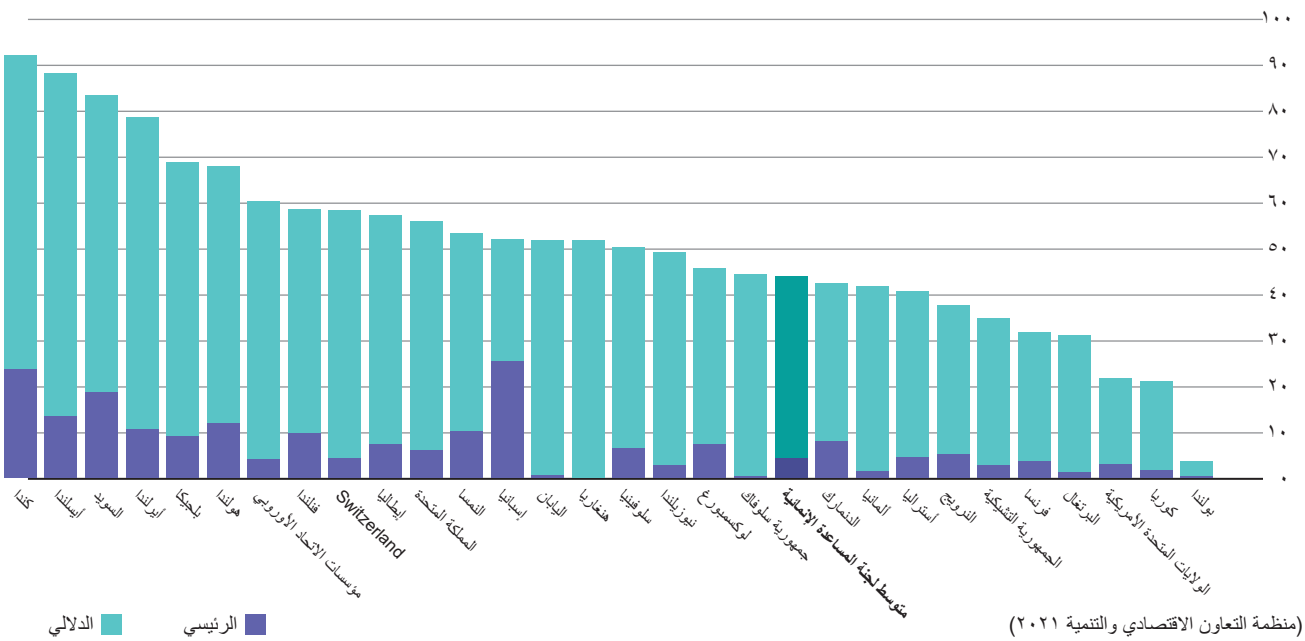

(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٢١)

البناء عليه أثناء صياغة السياسات المستقبلية. لقد أشرنا بالفعل إلى ثلاثة أسس: دفع البلدان إلى تطبيق نهج نسوي عبر جميع عناصر السياسة الخارجية (المساعدة والتجارة والدفاع والدبلوماسية وسياسة الهجرة بشكل متزايد)؛ ولزيادة استثماراتهم في المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي وممول وتخصيص المزيد من التمويل ضمن هذا الغطاء للمنظمات والحركات النسوية وحقوق المرأة؛ واعتماد ممارسة أكثر صرامة واستقلالية للرصد والتقييم والبحث والتعلم المرتبط بالنتائج المرجوة من السياسات.

وأحد المجالات التي يجب مراعاتها هو استخدام كلمة "نسوية" عندما يشيرون إلى سياسة تركز بشكل كبير على "النساء والفتيات". وتعزز هذه الممارسة الثنائية وتقوض العمل الرامي إلى التغلب على العروض النسوية البيضاء والعرقية / الغربية المركزية والمتوافقة الجنسية. حتى عندما تركز السياسات على المساواة بين الجنسين وليس مجرد تمكين المرأة، فإن الانتقادات تشير إلى عدم الاهتمام بالأشكال المتداخلة للتمييز والتهميش على أساس العرق أو الأصل أو الإعاقة أو الطبقة أو وضع اللاجئين من بين أمور أخرى.

لا يمكن تجاهل الإرث التاريخي للتدخل العسكري والاستعمار أيضًا: كانت كل من السويد وفرنسا وإسبانيا من الدول المستعمرة، بينما وصفت مجموعات السكان الأصليين الحديثة بعض الممارسات من القرنين التاسع عشر والعشرين "لاستيعاب" السكان الأصليين في كندا بأنها "إبادة جماعية ثقافية" (زالكمان ٢٠١٥). واعترف رئيس الوزراء جاستن ترودو منذ ذلك الحين بالإبادة الجماعية وأصدر اعتذارًا رسميًا بعد العثور على المئات من القبور مطموسة الملامح لطلاب من السكان الأصليين في مدرسة داخلية سابقة (الهمدي٢٠٢١؛ دويتشه فيله ٢٠٢١). إلا إن كندا ما زال أمامها طريق طويل لتقطعه في دعم مجتمعات السكان الأصليين، ويعكس اكتشاف المزيد من المقابر الجماعية التاريخ المظلم للبلاد (الراديو الوطني العام ٢٠٢١). وتعرضت كندا أيضًا لانتقادات لاذعة بسبب دعمها المالي لشركات الصناعات الاستخراجية التابعة للقطاع الخاص الكندي التي أدى عملها إلى تدمير النظم البيئية المحلية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك تقارير استهداف المدافعات عن حقوق المرأة (أوكسفام كندا ٢٠١٨).

لتوضيح الأمر أكثر: ربما يتساءل البعض بحسن نية عما إذا كانت السياسات الخارجية النسوية هي مجرد أحدث صادرات ما بعد الاستعمار من البلدان الشمالية، ولكن في النهاية هم غير مدركين لوجهات نظر الجهة المقابلة المتلقية ومبعدين حتى عن واقع سياساتهم المحلية.

وينطبق هذا بشكل خاص على المساعدة الإنمائية. تجادل روزاموند محاضرة في جامعة لوند بالسويد (روزاموند ٢٠١٣): "تتوخى النسويات ما بعد الاستعمار الحذر أيضًا في تفسيرهن للعالمية النسوية لأنهن يجادلن بأن مثل هذه الروايات للواجب الأخلاقي تقوض التجارب والقصص المميزة التي ترويها النساء غير الغربيات". . بعبارة أخرى "لا شيء عنا بدوننا" كما يقول المثل المتجذر في حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - شعور غالبًا لا يراعى في الممارسة (تشارلتون ١٩٩٨). وفي كثير من الأحيان، حتى في المناقشات التقدمية حول حقوق الإنسان، تهمش النساء وخاصة النساء من الهويات المُهمَّشة المتعددة في الخطاب الذي طور السياسات المتعلقة بهن وشكلها. في حين أن هذه النهج حسنة النية، فإنها يمكن أن تديم بدلاً من التفكيك وعدم المساواة وأنظمة القمع.

بالنسبة لكل من السويد وكندا، كن أحد أشد الانتقادات اللاذعة لجهود إصدار سياسات خارجية نسوية هو تجارة الأسلحة المتزامنة مع الدول غير الديمقراطية المشهورة بترويج انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة. وتواصل السويد تقديم الأسلحة إلى الدول غير الديمقراطية المتهمة بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وباكستان والبرازيل (سفينسكا فريدز ٢٠٢١؛ معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ٢٠٢٠). واجهت كندا نفس موجة الانتقادات بسبب صفقات الأسلحة مع المملكة العربية السعودية بعد نشر سياسة المساعدة النسوية الدولية الخاصة بها (فوسيتش ٢٠١٨). في فرنسا، اجتمع البرلمانيون والنسويات على التشكيك في الدعم العسكري للرئيس ماكرون لدكتاتور في تشاد وفي المكسيك حيث قاوم المناصرون إعلان حكومتهم عن صنع السياسات "النسوية" في ضوء زيادة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقاعس الحكومة عن إجراء إصلاحات أو تقر بقتل الإناث (ديسلاندس ٢٠٢٠). بالنسبة لتلك البلدان التي تطبق سياسيات خارجية نسوية أكثر رسوخًا، تحوم أيضًا أسئلة أكبر حول كيفية تغيير السياسة لسبل إنفاق التمويل وكيفية التعامل مع المشكلات وكيفية تقييم الموظفين والمسؤولين للسيناريوهات واتخاذ خيارات السياسة والبرامج.

وهذه كلها انتقادات مهمة وإنها، كما هو موثق في هذا التقرير، تميل إلى حث الحكومة على اتخاذ إجراءات استجابة - كجزء من الممارسة النسوية لانتقاد السلطة والدعوة إلى التغيير التدريجي. ومع ذلك، لا يقل الأمر أهمية عن توثيق التقدم المحرز والاحتفاء به وتوفير التعزيز في الأماكن التي تبدو فيها الجهود ناجحة. وخلاف ذلك، قد ينقرض هذا المفهوم عندما تتعامل الحكومات التقدمية مع رد الفعل العكسي من اليساريين واليمينيين.

مثال على ذلك: في عام ٢٠١٨، اعترف المسؤولون الكنديون بأنهم واجهوا رد فعل عنيفًا وكانوا معتدلين في استخدام كلمة "نسوية" قبل انتخابات البلاد (طومسون واسكويث ٢٠١٨). ومكنتهم إعادة انتخاب الحكومة بعد ذلك من استكشاف أعمق لكيفية توسيع سياسة المساعدة الدولية النسوية إلى السياسة الخارجية النسوية بالكامل - ومع ذلك يبدو أن التاريخ يعيد نفسه لأن الكتاب الأبيض للحكومة الحالي الذي طال انتظاره قد تأخر

شهورًا ويبدو من غير المرجح أن يرى النور قبل الانتخابات المبكرة. وبالمثل، يصبح مصير سياسة السويد موضع تساؤل. بعد التصويت بحجب الثقة، يشرف رئيس الوزراء حاليًا على حكومة تصريف الأعمال والتي تتخذ القرارات في المقام الأول بشأن المسائل العاجلة (حكومة السويد ٢٠٢١). وهذا واقع سياسي يجب معالجته أولًا، وإلا فلن يتوافر حافز كبير للحكومات لتحمل الحكومات الجديدة وتحسنها أو تصعد إلى مستوى المسؤولية إذا قام اليساريون واليمينيون بتشويه المفهوم (جيل أتكينسون وآخرون ٢٠٢١).

تعريف السياسة الخارجية النسوية:

من هذا المنطلق، تسعى النسويات داخل الحكومة وخارجها إلى استخلاص معيار ذهبي عالمي للسياسات الخارجية النسوية وقد صاغنا بعض المبادئ والنهج الرئيسية في هذا الصدد.

دون الإنكار بأن السياسة الخارجية بقدر كبير من كتابة وتنفيذ الهياكل التي يسيطر عليها الذكور والتي تطيل أمد أنظمة السلطة التقليدية الأبوية - خاصة عندما يتعلق الأمر بالدفاع والدبلوماسية - وبالتالي من غير المرجح أن تكون التعريفات الحالية مناسبة تمامًا لهذه الممارسة، ومع ذلك بدأنا بتصفح القاموس.

وفقًا لقاموس ميريام وبستر تعني السياسة الخارجية: **"سياسة الدولة ذات السيادة في تفاعلها مع الدول الأخرى ذات السيادة "** (قاموس ميريام ويبستر ٢٠١٨). ويعد مفهوم السيادة مفهومًا مركزيًا في هذا التعريف والذي كان يمثل تحديًا لمفهوم الإنسان العالمي الإنسان منذ بدء الخليقة. لم تنفك الولايات المتحدة، على سبيل المثال، عن رفضها التصديق على المعاهدة الدولية لحقوق المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مستشهدة بمخاوف السيادة، ووضعتها في أقلية مخزية مكونة من ستة دول أخرى معارضة مثل إيران والصومال والسودان.

هذه هي *السياسية الخارجية*. والمثير للدهشة أن القاموس كان لديه أيضًا ما يقوله عن النسوية: **"نظرية المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الجنسين"** و **" النشاط المنظم لصالح حقوق المرأة ومصالحها"**.

وعلى هذا النحو، يمكن أن يكون التعريف المركب للمفهومين معًا: **"السياسة الخارجية النسوية: سياسة الدولة ذات السيادة في تفاعلها مع الدول الأخرى ذات السيادة على أساس نظرية المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الجنسين والتي يجرى تقديمها لتعزيز حقوق المرأة ومصالحها ".**
وتمثل هذه نقطة انطلاق للنقاش، لكنها بالكاد تستجيب لمصالحنا في ترسيخ تعريفنا في التركيز ليس فقط على النساء ولكن على علاقات السلطة والمساواة بين الجنسين على نطاق أوسع واستخدام فهم صريح قائم على الحقوق ومتقاطع للنسوية. ويؤكد هذا البناء أيضًا على مفهوم قديم لنظام عالمي قائم بشكل صريح على الدولة في عصر يتنافس فيه عدد متزايد من تفاعلات الدولة حاليًا ليس مع الحكومات الأخرى وحسب، ولكن أيضًا مع الحركات والشركات متعددة الجنسيات والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية.

وفي مشاوراتنا المتداولة حتى تاريخه، كان المصطلح الأول الذي ظهر كمكون أساسي لأي تعريف للسياسة الخارجية النسوية "متعدد الجوانب". وصفت كيمبرل كرينشو التقاطعية بأنها "منظور يمكنك من خلاله أن ترى مبنع السلطة وموقع تصادمها حيث تتشابك وتتقاطع؛" واستخدمت الورقة التي كتبتها منذ ما يقرب من ٣٠ عامًا هذا المنظور لفضح التوجهات المتقاطعة للتمييز والتهميش التي تواجهها النساء سود البشرة بسبب العنصرية والتمييز على أساس الجنس (كرينشو ١٩٨٩). هذا مفهوم يتناسب تضمينه بشكل خاص في تعريفنا لأن السياسة الخارجية غالبًا ما تتجلى عبر التاريخ بين الرجال الذين يقحمون أنفسهم في أراض أخرى، عادةً في مجتمعات متعددة الأعراق ونهب النساء والثروات التي عثروا عليها هناك. ويسمح بتركيز أوسع على *السلطة* كما يظهر بين وبين أي عدد من المجموعات كما يفعل التحليل النسوي.

ونقر أيضًا بأن إطار عمل *الحقوق والموارد* و *التمثيل* السويدي، الذي بمثابة المثال الأول والأكثر طموحًا حتى الآن، غالبًا ما يُنظر إليه على أنه مجرد تعريف. نحن نعتبر إطار عمل "المبادئ الثلاثة" مفيدًا وإن لم يكن بالضرورة راديكاليًا - فإن اختزال السياسة في هذه المكونات الثلاثة الغامضة لا يفصح عن شيء نسوي بشكل صريح ولا يؤكد الالتزام بالتقاطع الذي نسعى إليه. ومع ذلك، فمن المهم تضمينه وبناء إطار عمل مفيد على أساسه.
وما توصل إليه كان: تعاون النسويات من داخل الحكومات المختلفة التي صاغت سياسيات خارجية نسوية ونشطاء يدافعون عنها في الخارج في توسيع إطار عمل السويد لاقتراح القائمة الموسعة التالية من "المبادئ الثلاثة": الحقوق والموارد والتمثيل والبحث والإبلاغ والوصول. تشجع "المبادئ الثلاثة" الإضافية المراقبة والتقييم فضلاً عن الاستجابة الجنسانية والتماسك عبر جميع السياسات والبرامج (طومسون ٢٠٢٠).

وفي الوقت نفسه، ظهر التعريف التالي الذي يسعى إلى الإقرار والتصحيح للهياكل العنصرية والاستعمارية والأبوية التي يهيمن عليها الذكور والتي كانت تدعم السياسة الخارجية بشكل معتاد، مما يؤدي إلى تطوير نهج متعدد الجوانب للنسوية من أجل الانضباط:

"السياسة الخارجية النسوية هي سياسة الدولة التي تحدد تفاعلاتها مع الدول الأخرى وكذلك الحركات والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية بطريقة تعطي الأولوية للسلام والمساواة بين الجنسين والسلامة البيئية؛ وتكرس حقوق الإنسان وتعززها وتحميها للجميع؛ وتسعى إلى تعطيل هياكل السلطة الاستعمارية والعنصرية

والأبوية التي يهيمن عليها الذكور؛ وتخصص موارد كبيرة بما في ذلك البحوث لتحقيق تلك الرؤية. تتسم السياسة الخارجية النسوية بتماسكها في نهجها عبر جميع أدوات نفوذها وترتكز على ممارسة تلك القيم في الداخل وتشترك مع الناشطات والجماعات والحركات النسوية في الداخل والخارج "(طومسون، باتيل، كريبك، يا دونيل ٢٠٢٠).

وهذا يعني أن السياسة الخارجية التي لا تقتصر على النساء أو لصالح النساء ولكنها تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تأخذ منظورًا غير ثنائي الجنساني يعترف ويسعى إلى تصحيح اختلالات السلطة الأبوية التاريخية والتي غالبًا ما تكون عنصرية و/أو استعمارية جديدة أثناء لعبهم على الساحة العالمية. هذا، ولا تقتصر رؤيتنا للسياسة الخارجية النسوية على ركيزة واحدة للعلاقات الدولية - "الدبلوماسية النسوية" أو "المساعدة الدولية النسوية " أو ما شابه ذلك - ولا بالتأكيد على أي برنامج مساعدة أو مبادرة سياسة خارجية نسوية. بل **السياسة الخارجية النسوية هي نهج يتسم باكتماله واتساقه وتماسكه لمجموعة من الأعمال التي تشمل جميع رعاية السياسة الخارجية والعلاقات الدولية**. وفي حالة تنفيذ النهج بشكل صحيح، سيشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المساعدة والتجارة والدفاع والهجرة، بالإضافة إلى الدبلوماسية باستخدام جميع الأدوات الموجودة في صندوق أدوات السياسة الخارجية لتعزيز عالم أكثر إنصافًا وعدلًا. والأهم من ذلك، أنه سيسترشد وسيضخم بأصوات أصحاب الحقوق التي تسعى للاحتفال بها ودعمها.

وهذه أخبار سارة لجميع الأجناس: النسوية هي أجندة يمكن للجميع الترويج لها وهي أجندة تسعى لتحقيق العدالة للجميع وليس هيمنة أحدهم على الآخر.

تعليقات ختامية

١- هذا تحديث لورقة "تعريف السياسة الخارجية النسوية" التي نُشرت في عام ٢٠١٩ بقلم ليريك طومسون وراشيل كليمنت.

٢- وعلى خطى صندوق التمويل المعني بالقيادات النسائية وتوفير الفرص للمرأة الهولندي وآليات أخرى، يعرف مجلس أوروبا تعميم مراعاة المنظور الجنساني على أنه: "(إعادة) تنظيم عمليات السياسة وتحسينها وتطويرها وتقييمها، بحيث يمكنك دمج منظور المساواة بين الجنسين في جميع السياسات على جميع المستويات وفي جميع المراحل بمعرفة الجهات الفاعلة التي تشارك عادة في صنع السياسات". (مجلس أوروبا، ١٩٩٨).

٣- يشمل تعريف السويد للترويج للتجارة تعزيز المصالح الاقتصادية السويدية وصورة السويد في الخارج، والتي يأملون منها زيادة الصادرات والواردات.

٤- لوصف المساعدة على أنها تقدم المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي أو دلالي وفقًا لمؤشر النوع الاجتماعي من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن البلدان تقدم تقريرًا ذاتيًا عما إذا كانت أنشطة المساعدة الفردية تستهدف المساواة بين الجنسين كأحد أهداف سياستها. يتوافر تعريف كامل ومعايير الأهلية على الموقع الإلكتروني: www.oecd.org/dac/stats/gender

٥- في تقرير المساعدة الدولية الكندي ٢٠١٩-٢٠٢٠ (المقدم إلى البرلمان الكندي)، تبلغ هذه الأرقام ١٤٪ و٨٣٪ على التوالي. يعد التناقض بين تقارير الدول وإجراءات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أحد التحديات التي تواجهنا والتي لا يتسع لنا المجال لفحصها في هذه الورقة، ولكننا نرى أنه وثيق الصلة بالجهود العالمية لتطوير أسمى معايير وممارسات للسياسة الخارجية المسؤولة والشاملة والتحويلية والنسوية.

٦- وإن كان نطاق مراجعتنا يركز في المقام الأول على السياسة الخارجية، إلا أنه يجدر الإشارة إلى أنه، في ظل التناسق المنفتح على المبادئ النسوية عبر الجهود الخارجية والمحلية على السواء، تدعو ميزانية كندا (المحلية) لعام ٢٠٢١ إلى "اقتصاد شامل ومستدام ونسوي وقادر على الصمود." وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ٣٠ مليار دولار للتعليم المبكر ورعاية الأطفال، و٦٠١,٣ مليون دولار لخطة عمل وطنية جديدة لإنهاء العنف القائم على نوع الجنس، و٢,٢ مليار دولار إضافية لدعم حقوق نساء السكان الأصليين و٤٥ مليون دولار للمنظمات المجتمعية التي تعمل على رعاية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (حكومة كندا، ٢٠٢١). فيما يتعلق بدعم الحكومة لحقوق النساء من السكان الأصليين، رحب المناصرون بالتمويل لكنهم انتقدوا الحكومة لعدم تشجيعها على "تحول نموذجي" أكبر، بل ركزت على البرمجة والتدابير المؤقتة، وتأسفوا بذريعة أن الميزانية لا تتضمن كلمة "إبادة جماعية"، بحجة أن يتنصل رئيس الوزراء جاستن ترودو من المسؤولية التي تصاحب اعترافه العلني بتاريخ الإبادة الجماعية في البلاد (ستيفانوفيتش، ٢٠٢١).

٧- السير على خطى صندوق التمويل المعني بالقيادات النسائية وتوفير الفرص للمرأة الهولندية والآليات الأخرى.

٨- رغم أن استراتيجية المساعدة الخارجية في بيان مبادئها تشير على الأقل إلى الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية، تهدف أولويات النوع الاجتماعي إلى التطبيق على جميع الإجراءات الخارجية (بما في ذلك التدريبات والتوظيف وترشيحات السفراء وما إلى ذلك).

٩- في ٨ مارس، اليوم العالمي للمرأة، كتب جان إيف لودريان، وزير أوروبا والشؤون الخارجية ومارلين شيابا، وزيرة الدولة للمساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز، مقال رأي نُشر في صحيفة ليبراسيون يعلنان فيه أن فرنسا تطبق "سياسة خارجية نسوية حقيقية". كما خصصوا ١٢٠ مليون يورو لهذا الجهد (شيابا، ٢٠١٩).

المراجع

Aggestam, K. &.-R. (2016). Swedish Feminist Foreign Policy in the Making: Ethics, Politics, and Gender. *Ethics & International Affairs*, 30(3), 323-334.

Alwan, C. e. (2017, June 9). *What is Feminist Foreign Policy? An Exploratory Evaluation of Foreign Policy in OECD Countries.* Retrieved December 19, 2018, from https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal/05def9c8-34c6-4415-8df1-55144d2fd016.pdf

Amnesty International. (2021). *Justice on Trial: Failures in Criminal Investigations of Femicides Preceded by Disappearance in the State of Mexico*. Retrieved October 1, 2021 from https://www.amnestyusa.org/wp-content/uploads/2021/09/Report-English.pdf.

Associated Press. (2021). *More Graves Found At New Site, Canadian Indigenous Group Says*. Retrieved August 19, 2021, from NPR: https://www.npr.org/2021/07/01/1012100926/graves-found-at-new-site-canadian-indigenous-group-says

Canada PM apologizes over Indigenous school graves. (2021). Retrieved August 18, 2021, from Deutsche Welle: https://www.dw.com/en/canada-pm-apologizes-over-indigenous-school-graves/av-58061299

Charlton, J. I. (1998). *Nothing About Us Without Us: Disability Oppression and Empowerment*. Retrieved September 17, 2021, from https://www.jstor.org/stable/10.1525/j.ctt1pnqn9

Council of Europe. (1998). *What is gender mainstreaming?* Retrieved April 3, 2019, from Council of Europe: https://www.coe.int/en/web/genderequality/what-is-gender-mainstreaming

Delgado, M. (2020). Mexico's Feminist Foreign Policy. *TPQ Spring 2020 19(1)*, 35-39. Retrieved June 16, 2021 from http://martha.org.mx/una-politica-con-causa/wp-content/uploads/2020/06/Mexico%E2%80%99s-Feminist-Foreign-Policy-1.pdf

Delgado, M. (2020). Mexico's Feminist Foreign Policy and the 2030 Sustainability Agenda. *Revista Mexicana de Política Exterior*, (118), 7-13. Retrieved August 18, 2021, from https://revistadigital.sre.gob.mx/images/stories/numeros/n118/delgadopffp.pdf

Department of Finance Canada. (2021). Budget 2021: *Supporting women*. Retrieved August 18, 2021, from https://www.canada.ca/en/department-finance/news/2021/04/budget-2021-supporting-women.html

Deslandes, A. (2020, December 30). *Checking in on Mexico's Feminist Foreign Policy*. Retrieved June 16, 2021, from Foreign Policy: https://foreignpolicy.com/2020/12/30/mexico-feminist-foreign-policy-one-year-in/

Directorate-General for Global Affairs, C. E. (2018). *France's International Strategy on Gender Equality 2018-2022: A Strategy Report*. Ottawa.

Elections Canada. (2018, October 3). *Voter Turnout at Federal Elections and Referendums*. Retrieved from Elections Canada: http://www.elections.ca/content.aspx?dir=turn&document=index&lang=e&section=ele

European Parliament (2020, October 23). Fostering gender equality in the EU's foreign and security policy. Retrieved August 9, 2021, from https://www.europarl.europa.eu/news/en/press-

room/20201016IPR89563/fostering-gender-equality-in-the-eu-s-foreign-and-security-policy

Equality Fund. *Our Herstory*. Retrieved September 17, 2021, from https://equalityfund.ca/who-we-are/our-herstory/

Feminist Foreign Policy Working Group (2021 January). Be Brave Be Bold: Recommendations for Canada's feminist foreign policy. Retrieved August 12, 2021 from https://www.amnesty.ca/sites/default/files/FFP%20Be%20Brave%20Be%20Bold%20EN.pdf.

Feminist Foreign Policy Working Group (2021 January). What We Heard: Feedback from discussions on Canada's feminist foreign policy. Retrieved September 16, 2021 from https://d3n8a8pro7vhmx.cloudfront.net/minesactioncanada/pages/298/attachments/original/1611865675/FFP_What_We_Heard_EN.pdf?1611865675

France Diplomacy (2021, February). *France's international strategy for gender equality (2018-2022)*. Retrieved August 19, 2021 from https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/human-rights/women-s-rights/france-s-international-strategy-for-gender-equality-2018-2022/.

French Ministry for Europe and Foreign Affairs. (2018). *France's International Strategy on Gender Equality (2018-2022)*. Directorate-General for Global Affairs, Culture, Education and International Development.

French Ministry for Europe and Foreign Affairs. (2020). *Press Release: Submission of the High Council for Gender Equality's report on feminist diplomacy to Jean-Yves Le Drian and Élisabeth Moreno (18 November 2020)*. Retrieved August 18, 2021, from https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/feminist-diplomacy/news/article/press-release-submission-of-the-high-council-for-gender-equality-s-report-on

Gill-Atkinson, L., Ridge, A., Pradela, J., Tilbury, B., Warambourg, C., & Peña Porras, T. (2021). *From Seeds to Roots: Trajectories towards Feminist Foreign Policy*. International Women's Development Agency (IWDA). Retrieved August 18, 2021, from https://iwda.org.au/assets/files/IWDA_FFPTrajectoriesReport_Web.pdf

Global Affairs Canada (2020, February 21). "Address by Minister of Foreign Affairs to the Montreal Council on Foreign Relations. Government of Canada. Retrieved September 14, 2021, from https://www.canada.ca/en/global-affairs/news/2020/02/address-by-minister-of-foreign-affairs-to-the-montreal-council-on-foreign-relations.html.

Goetz, A. M. (1994, April). From Feminist Knowledge to Data for Development: The Bureaucratic Management of Information on Women and Development. *IDS Bulletin, 25(2)*, 27-36. doi:https://doi.org/10.1111/j.1759-5436.1994.mp25002003.x

Government of Canada (2017). *Women's Voice and Leadership*. Retrieved September 16, 2021, from https://www.international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/gender_equality-egalite_des_genres/wvl_projects-projets_vlf.aspx?lang=eng

Government of Canada. (2018). *Canada's Feminist International Assistance Policy*. Retrieved from Government of Canada: http://international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/priorities-priorites/policy-politique.aspx?lang=eng

Government of Canada. (2021). *Feminist International Assistance Policy Indicators*. Retrieved August 19, 2021, from https://www.international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/priorities-priorites/fiap_indicators-indicateurs_paif.aspx?lang=eng

Government of Canada (2019). *Feminist approach – Innovation and effectiveness guidance note*. Retrieved September 16, 2021, from https://www.international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/priorities-priorites/fiap_ie-paif_ie.aspx?lang=eng

Government of France. (2018). *Five goals for fighting inequality*. Retrieved February 22, 2019, from https://www.elysee.fr/en/g7

Government of Luxembourg (2018). *Accord de coalition 2018-2023*. Retrieved September 16, 2021, from https://gouvernement.lu/en/publications/accord-coalition/2018-2023.html

Government of Mexico. (2020). *Mexico Adopts Feminist Foreign Policy*. Retrieved June 16, 2021, from https://www.gob.mx/sre/prensa/mexico-adopts-feminist-foreign-policy?idiom=en

Government of Spain. (2021). *Spain's Feminist Foreign Policy: Promoting Gender Equality in Spain's External Action*. Retrieved June 16, 2021, from http://www.exteriores.gob.es/Portal/es/SalaDePrensa/Multimedia/Publicaciones/Documents/2021_02_POLITICA%20EXTERIOR%20FEMINISTA_ENG.pdf

Government of Sweden. (2016). *Women, Peace & Security: Sweden's National Action Plan for the implementation of the U.N. Security Council Resolutions on Women, Peace and Security 2016-2020*. Stockholm: Government Offices of Sweden. Retrieved December 20, 2018, from https://www.government.se/49ef7e/contentassets/8ae23198463f49269e25a14d4d14b9bc/swedens-national-action-plan-for-the-implementation-of-the-united-nations-security-council-resolutions-on-women-peace-and-security-2016-2020-.pdf

Government of Sweden. (2018, October 3). *A Feminist Government.* Retrieved from Government Offices of Sweden: https://www.government.se/government-policy/a-feminist-government/

Government of Sweden. (2018, March 14). *Examples of what Sweden's feminist foreign policy has contributed to*. Retrieved December 20, 2018, from https://www.government.se/articles/2018/03/examples-of-what-swedens-feminist-foreign-policy-has-contributed-to/

Government of Sweden. (2018, August 23). *Handbook: Sweden's Feminist Foreign Policy*. Retrieved December 19, 2018, from https://www.government.se/reports/2018/08/handbook-swedens-feminist-foreign-policy/

Government of Sweden. (2018). *New strategy for global gender equality and women's and girls' rights 2018–2022*. Retrieved August 18, 2021, from https://www.government.se/49e41f/globalassets/government/dokument/utrikesdepartementet/summary---new-strategy-for-global-gender-equality-and-womens-and-girls-rights-20182022.pdf

Government of Sweden. (2018). *Swedish Foreign Service action plan for feminist foreign policy 2015–2018, including indicative measures for 2018*. Stockholm: Government Offices of Sweden. Retrieved from https://www.government.se/information-material/2018/03/swedish-foreign-service-action-plan-for-feminist-foreign-policy-20152018-including-indicative-measures-for-2018/

Government of Sweden. (2021). The Swedish Foreign Service action plan for feminist foreign policy 2019–2022, including direction and measures for 2021. Stockholm: Government Offices of Sweden. Retrieved from https://www.government.se/49700e/contentassets/9992f701ab40423bb7b37b2c455aed9a/utrikesforvaltningens-handlingsplan-for-feministisk-utrikespolitik-2021_eng.pdf

Government of Sweden. (2018, October 3). *The Swedish System of Government*. Retrieved from Sweden: https://sweden.se/society/the-swedish-system-of-government/

Government of Sweden. (2021). *Prime Minister leads caretaker government*. Retrieved August 18, 2021, from https://www.government.se/articles/2021/06/prime-minister-leads-caretaker-government/

Green, A. (2021). *France approves massive increase of ODA budget*. Retrieved August 18, 2021, from Devex: https://www.devex.com/news/france-approves-massive-increase-of-oda-budget-100467

High Council for Gender Equality (2020). *La diplomatie féministe: D'un slogan mobilisateur à une véritable dynamique de changement?* Retrieved September 16, 2021, from https://www.haut-conseil-egalite.gouv.fr/IMG/pdf/rapport-diplomatie_feministe-v4.pdf

International Center for Research on Women (2021). *More than 30 Governments and Organizations Now Working to Advance Feminist Foreign Policy Around the World*. Retrieved September 17, 2021, from https://www.icrw.org/press-releases/more-than-30-governments-and-organizations-now-working-to-advance-feminist-foreign-policy-around-the-world/

International Center for Research on Women (ICRW). *Generation Equality Forum: Launch of a Global Partner Network for Feminist Foreign Policy*. (2021). Retrieved August 19, 2021, from https://www.youtube.com/watch?v=9Mj8SjtzNqc

International Center for Research on Women (ICRW). I*ntroducing the Growing Global Coalition for Feminist Foreign Policy - CSW65.* (2021). Retrieved August 19, 2021, from https://www.youtube.com/watch?v=WLTVkXaG1xE&t=488s

Kitroeff, N. (2020, March 30). *Mexico's President Says Most Domestic Violence Calls Are 'Fake.'* The New York Times. Retrieved August 19, 2021 from https://www.nytimes.com/2020/05/31/world/americas/violence-women-mexico-president.html.

Légifrance (2021). LAW No. 2021-1031 of August 4, 2021 on programming relating to inclusive development and the fight against global inequalities. Retrieved September 16, 2021, from https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000043898536

Leuhusen, C. (2021). *Över 20 procent av vapenexporten till stridande i jemenkriget 2020*. Retrieved August 19, 2021, from https://www.svenskafreds.se/upptack/nedrustning/over-20-procent-av-vapenexporten-till-stridande-i-jemenkriget-2020/

Merriam Webster's Dictionary. (2018, October 3). *Foreign Policy*. Retrieved from Merriam Webster's Dictionary: https://www.merriam-webster.com/dictionary/foreign%20policy

Mexican Observatory of Feminist Foreign Policy [@ompef_mx]. Twitter. Retrieved September 16, 2021, from https://twitter.com/ompef_mx?lang=en

Nordström, L. (2018, February 26). *The Local Sweden*. Retrieved December 31, 2018, from https://www.thelocal.se/20180226/swedish-arms-exports-topped-11-billion-kronor-last-year

OECD. (2017). *Aid in Support of Gender Equality: Donor Charts*. Paris: OECD. Retrieved from http://www.oecd.org/development/gender-development/Aid-to-Gender-Equality-Donor-Charts-2017.pdf

OECD DAC Network on Gender Equality. (2019). *Development Finance for Gender Equality and Women's Empowerment: A Snapshot*. Paris: OECD. Retrieved January 2019, from http://www.oecd.org/development/gender-development/Dev-finance-for-gender-equality-and-womens-economic-empowerment-2019.pdf

OECD DAC Network on Gender Equality. (2021). *Development finance for gender equality and women's*

empowerment: A 2021 snapshot. Retrieved September 17, 2021, from https://www.oecd.org/development/gender-development/Development-finance-for-gender-equality-2021.pdf

OECD. (2021). *Aid in Support of Gender Equality and Women's Empowerment: Donor Charts.* Retrieved August 19, 2021, from https://www.oecd.org/development/gender-development/aid-in-support-of-gender-equality-2021.pdf

Osamor, K. (2018, March). *A World for the Many, Not the Few: The Labour Party's Vision for International Development*. Retrieved from Labour: https://www.policyforum.labour.org.uk/uploads/editor/files/World_For_The_Many.pdf

Oxfam Canada. (2018, September 28). *Mining 101: How Canada's huge extractive sector fits into the struggle for gender justice*. Retrieved December 20, 2018, from https://www.oxfam.ca/blog/mining-101-how-canadas-huge-extractive-sector-fits-into-the-struggle-for-gender-justice/

Permanent Representative of France to the United Nations. (2018, June 3). *Journée internationale de l'initiative "She Decides".* Retrieved 14 January, 2019, from https://onu-geneve.delegfrance.org/Journee-internationale-de-l-initiative-She-Decides

Reuters Staff. (2021, March 11). *Libyan women want progress after appointment of first female foreign minister.* Reuters. Retrieved August 19, 2021, from https://www.reuters.com/article/us-libya-government-women/libyan-women-want-progress-after-appointment-of-first-female-foreign-minister-idUSKBN2B32KE

Rosamond, A. B. (2013, June 25). Protection beyond Borders: Gender Cosmopolitanism and Co-constitutive Obligation. *Global Society*, pp. 319-336.

Rosamond, A. B. (2013). Protection beyond Borders: Gender Cosmopolitanism and Co-constitutive Obligation. *Global Society*, 319-336.

Schiappa, M. (2018, March 13). *France is back and so is feminism: Statement at the 62nd session of the Commission on the Status of Women (CSW) General Debate*. Retrieved from Permanent mission of France to the United Nations in New York: https://onu.delegfrance.org/France-is-back-and-so-is-feminism

Schiappa, M. and Le Drian, J. (2019, March 8). *Feminist Foreign Policy*. Retrieved August 11, 2021, from Diplomatie: https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/human-rights/news/article/feminist-foreign-policy-op-ed-by-jean-yves-le-drian-and-marlene-schiappa-08-03

Stefanovich, O. (2021, March 2). *Federal budget lacked a plan to combat violence against Indigenous women, advocates say*. CBC News. Retrieved August 19, 2021 from https://www.cbc.ca/news/politics/mmiwg-federal-budget-funding-genocide-finding-1.6002751

Stockholm International Peace Research Institute. I*mporter/exporter TIV tables*. Retrieved from https://armstrade.sipri.org/armstrade/page/values.php

Thompson, L. (2020, January 14). *Mexican Diplomacy Has Gone Feminist*. Retrieved June 16, 2021, from Foreign Policy: https://foreignpolicy.com/2020/01/14/mexican-diplomacy-feminist-foreign-policy/

Thompson and Asquith. (2018, September 20). *One Small Step for Feminist Foreign Policy*. Retrieved December 20, 2018, from Foreign Policy: https://foreignpolicy.com/2018/09/20/one-small-step-for-feminist-foreign-policy-women-canada/

Thompson, L., and Clement, R. (2019). *Defining Feminist Foreign Policy*. Washington, DC: International Center for Research on Women. Retrieved September 17, 2021, from https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2019/03/Defining-Feminist-Foreign-Policy-Brief-revised.pdf

Thompson, L., Patel, G., Kripke, G. and O'Donnell, M. (2020). *Toward a Feminist Foreign Policy in the United States*. Washington, DC: International Center for Research on Women. Retrieved June 16, 2021 from https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2020/05/FFP-USA_v11-spreads.pdf.

Thompson, L. (2020). *Feminist Foreign Policy: A Framework*. Washington, DC: International Center for Research on Women. Retrieved August 19, 2021, from https://www.icrw.org/publications/feminist-foreign-policy-a-framework/

Vucetic, S. (2018, April 8). *The uneasy co-existence of arms exports and feminist foreign policy*. Retrieved January 4, 2019, from https://theconversation.com/the-uneasy-co-existence-of-arms-exports-and-feminist-foreign-policy-93930

Wallström, M. (2016, April 6). *Sweden's Foreign Minister Has No Time for Giggles.* (L. Wolfe, Interviewer) Foreign Policy. Retrieved January 31, 2019, from https://foreignpolicy.com/2016/04/06/swedens-foreign-minister-has-no-time-for-giggles/

Wallström, M. (2018, June 28). *What a feminist foreign policy looks like*. Retrieved December 17, 2018, from https://static.nytimes.com/email-content/NK_4281.html

World Economic Forum. (2021). *Global Gender Gap Report*. Geneva: World Economic Forum. Retrieved August 18, 2021 from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

World Economic Forum. (2017). *Global Gender Gap Report*. Geneva: World Economic Forum. Retrieved from https://www.weforum.org/reports/the-global-gender-gap-report-2017

World Economic Forum. (2017, November 1). *This is why Iceland ranks first for gender equality*. Retrieved February 22, 2019, from https://www.weforum.org/agenda/2017/11/why-iceland-ranks-first-gender-equality/

Zalcman, D. (2015, September 20). The Bitter Legacy of Canada's Forced-Assimilation Boarding Schools. *The New Yorker*